آمال كبيرة وتوقّعات كبيرة:

توصيات الحركة النّسويّة لصندوق مساواة

رابطة حقوق المرأة في التّنمية

أيّار ٢٠٢٠

awid

رابطة حقوق المرأة في التّنمية (AWID) هي منظّمة عالميّة ونسويّة وعضويّة وداعمة للحراكات. نحن ندعم الحراك النّسوي والحراك المناصر لحقوق المرأة كما العدالة الجندريّة نحو الازدهار، لكي يصبحوا قوّة دافعة في تحدّيهم لنظم القمع ومن أجل المساهمة في خلق واقع نسويّ.

آمال كبيرة وتوقّعات كبيرة: توصيات الحركة النّسويّة لصندوق مساواة

أيّار ٢٠٢٠

المؤلّفات: كيليا ميلر وكاسيا شتاجيڤسكا

المصمّمة: تشيلسي ڤيري للتّصميم (https://chelseavery.com)

تشكر رابطة حقوق المرأة في التّنمية العدد الكبير من الأشخاص الّذين شكّلوا وشكّلن بأفكارهنّ وإلهامهنّ هذا التّقرير.

أوّلًا وقبل كلّ شيء، نوجّه شكرنا الكبير للنّاشطات اللواتي شاركن في المشاورات حول صندوق مساواة – بالأخصّ الـ٥٣ منهنّ اللواتي قضين ساعات عديدة في اجتماعات وجهًا لوجه وشاركن بكلّ كرم وقتهنّ وتحليلهنّ، ومن قلوبهنّ. ومن ثمّ، نشكر فريق صندوق مساواة لائتماننا على العمل الهام المتمثّل في تغطية مداخلات الحركات النّسويّة وللإصغاء بعمق على مدار العمليّة. نشكر بشكلٍ خاصّ بيث وورونياك، الّتي تعمل على رسم السّياسات لصندق مساواة، والّتي عملت بلا كلل في هذه العمليّة. شكرًا لكلّ من المنظّمات الّتي شاركت في الاستضافة (صندوق المرأة الإفريقيّة في التّنمية، صندوق المرأة في آسيا، وصندوق العمل الطّارئ – في آسيا والمحيط الهادئ)، وصانعات الرّسوم الغرافيكيّة (سوناكشا إيينغار، ناديرا پاتيل من استوديو العمل العمل ومونيكا غامبوا)، وكذلك المقرّرات الميدانيّات لانضمامكنّ إلينا، وتأسيس الاجتماعات الإقليميّة وبعث الرّوح في النّقاشات المركّبة. نقدّر كذلك تواجد زميلاتنا من رابطة حقوق المرأة في التّنمية بشكل كامل على مدار المشاورات – بما في ذلك جولات المراجعة العديدة لهذا التّقرير - وكذلك مستشاراتنا غير الرّسميّات، وبالأخصّ كاثرين پيز ونواماكا آبغو، لتزويدنا بمعلومات قيّمة للغاية حول مجالات الاستثمار وللتّشديد على أهمّيّة هذا المشروع. بالأخير، نتقدّم بجزيل الشّكر لرجاسڤيني (ڤيني) بانسالي، الّتي جعلت كلّ هذا ممكنًا بتيسيراتها النّابعة من القلب.

Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International (CC BY-NC-SA 4.0)

www.creativecommons.org

تجوز إعادة توزيع هذه الوثيقة لغايات ليست تجاريّة عبر أيّ وسط إعلامي، بدون أيّ تغيير وبكاملها، ومع نسبها إلى رابطة حقوق المرأة في التّنمية والمؤلّفات.

٢٠٢٠، نشرته رابطة حقوق المرأة في التّنمية

فهرس المحتويات

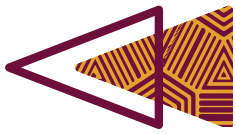
١. ملخص تنفيذي ٤

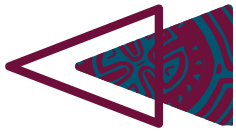
٢. مقدّمة ٦

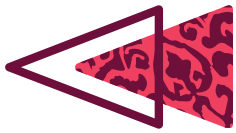
٣. عن المشاورات ١٠

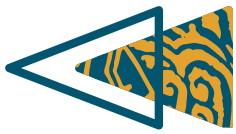
٠٤. ماذا على المحكّ؟ ١٦

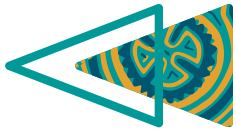
٥. توصيات ١٨

١. تقديم المنح ١٩

٢. الاستثمارات ٢٥

٣. العمل الخيري ٣٢

٤. الإدارة والمساءلة ٣٦

١. ملخص تنفيذي

منحت الحكومة الكندية في حزيران ٢٠١٩ مبلغًا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار كنديّ لمبادرة جديدة وواعدة، صندوق مساواة، من أجل تعزيز حقوق النّساء والحراكات النّسويّة. يجمع صندوق مساواة إحدى عشر منظّمة عبر القطاعات، ويتصدّرها صندوق ماتش سابقًا أي الصّندوق الدّولي للمرأة في استراتيجيّة تتألّف من ثلاثة أجزاء هي: ١) إعطاء المنح للحراكات والمنظّمات النّسويّة؛ ٢) الاستثمار في المنظور الجندري؛ و٣) حشد الموارد من القطاع الخيري.

يتواجد صندوق مساواة الان في «مرحلة التّصميم والبناء» من أجل تأسيس بنيته، وأهدافه، وطرق عمله. كجزء مركزي من هذه العمليّة، توجّه صندوق مساواة إلى رابطة حقوق المرأة في التّنمية من أجل إجراء مشاورات متعمّقة مع الحركات النّسويّة في سبيل الخروج بتوصيات قابلة للتّنفيذ لتشكيل صندوق مساواة الجديد. أمّا رابطة حقوق المرأة في التّنمية فهي منظّمة عالميّة تدعم الحراكات، وهي مستقلّة عن صندوق مساواة، ولعبت دورًا قياديًّا في تجميع النّاشطات النّسويّات، فوثّقت مساهماتهنّ وطوّرت هذا التّقرير.

تضمنت المشاورات كلّ من الاجتماعات وجهًا لوجه والاجتماعات الإلكترونيّة. خلال فترة زمنيّة امتدّت على مدار ستّة أشهر، فعّلت المشاورات أكثر من ١٠٠٠ من النّشطاء والمنظّمات من أكثر من ٦٦ دولة. لمعلوماتنا، تعتبر هذه المشاورات من الأدقّ والأوسع للحراكات النّسويّة الّتي تجرى في المراحل المبكّرة لبرنامج تمويل لحقوق النّساء و/أو للمساواة الجندريّة.

تعزّز آمال وتوقّعات كبيرة استنتاجات رابطة حقوق النّساء في التّنمية من المشاورات وتستعرض توصيات مفصّلة من حراكات نسويّة لصندوق مساواة. تهدف المشاورات والتّقرير إلى أمرٍ واحد: صندوق نسوي يحقّق إمكانيّاته بأن يكون مصدرًا تحويليًّا واستجابيًّا ومسؤولًا أمام التّغيير النّسوي الاجتماعي.

أهم توصيات صندوق مساواة

تقديم المنح:

١. تخصيص نسبة أكبر من التّمويل لتقديم المنح النّسويّة في السّنوات الثّلاث الأولى من عمليّات صندوق مساواة.

٢. دعم دقيق للمبادئ النّسويّة في جميع أشكال التّمويل.

٣. ضمان موصوليّة التّمويل للنّسويّات العاملات عبر سياقات مختلفة وفي مستويات متعدّدة.

٤. احتضان تقديم المنح التّشاركي وقيادة الحراكات ضمن عمليّة اتّخاذ القرارات وتوزيع الأموال.

٥. المضيّ قدمًا في التّوجّهات النّسويّة للمتابعة والتّقييمات والتّعلّم (م.ت.ت).

الاستثمارات:

٦. إعادة تقييم – وإعادة تكوين – لرصيد الاستثمارات مقابل المنح

٧. تطوير نظريّة تغيير نسويّة (ن.ت.ن) ترشد جميع الاستراتيجيّات والحقائب الاستثماريّة

٨. وضع معايير جريئة للاستثمارات الّتي تدعم المبادئ النّسويّة على المدى القريب والبعيد

٩. ترسيخ المساءلة للحراكات النّسويّة في إداراة الاستثمارات ومتابعتها

١٠. العمل من أجل تحويل مجال الاستثمارات ودعم أجندات تأثير الحركات النّسويّة

العمل الخيري:

١١. التّمسّك بهويّة صندوق مساواة النّسويّة

١٢. تعبئة استراتيجيّة للموارد المحشودة من الإحسان في سبيل رفع سقف وتوسيع بورتفوليو صندوق مساواة لتقديم المنح

١٣. احتضان مكان صندوق مساواة تباعًا في النّظام البيئي التّمويلي النّسوي: مشاركة السّلطة ودعم صناديق للمرأة وصناديق نسويّة أخرى.

١٤. العمل مع الدّعوة الخيريّة لتغيير القطاع وحشد تمويل نسوي أكبر

الإدارة والمساءلة:

١٥. تطوير واحتضان مساءلة شموليّة عبر جميع نواحي صندوق مساواة

١٦. وضع المسؤوليّة على الحركات النّسويّة أوّلًا

١٧. ضمان القيادة النّسويّة ذات النّهج متعدّد الجوانب في جميع بنى إدارة صندوق مساواة

٢. مقدّمة

على مرّ عقود، نادت الحركات النّسويّة من أجل تمويل يماثل واقعها، وثرائها، وجرأتها، وتنوّعها. وقد طالبت جميعها بحضورها على الطّاولة. وقالت، «لا شيء لنا بدوننا!» حتّى بعد أن كانت برامج التّمويل تسأل أقلّ ممّا يجب وبعد فوات الأوان حول ما تحتاجه وتريده النّساء والفتيات والمتحوّلين والمتحوّلات جنسيًّا ومتعدّدي ومتعدّدات الجندر.

لقد قام صندوق مساواة المؤسّس حديثًا بمجهود منسّق للالتفات إلى النّداء من أجل مساهمة جادّة من الحركات النّسويّة. منذ انطلاقته، وضع صندوق مساواة مرحلة «تصميم وبناء» من أجل تأسيس بنية وأهداف وممارسات صندوق مساواة. وقد كان عنصر أساسي في هذه الفترة مشاورات للعمق ضمن الحركات النّسويّة بقيادة رابطة حقوق المرأة في التّنمية. رأت رابطة حقوق المرأة في التّنمية هذه المشاورات كفرصة من أجل تفعيل وتدعيم دعوة الحركات النّسويّة لتشكيل المصادر الّتي تحتاجها وتستحقّها، والاسترشاد بها من أجل تصميم صندوق مساواة و– على أمل – التّأثير على صناديق أخرى تعمل في مجالات تقديم المنح والاستثمارات والعمل الخيري.

تهدف عمليّة المشاورة وهذا التّقرير إلى ذات الأمر: صندوق نسوي يحقّق إمكانيّاته بأن يكون تحويليًّا واستجابيًّا ومسؤولًا. لهذه الغاية، تتناول التّوصيات مجمل المجالات الثّلاثة من عمل صندوق مساواة (تقديم المنح، والاستثمارات، والأعمال الخيريّة)، وكذلك الإدارة والمساءلة الشّاملتين. تكون التّوصيات في بعض الأحيان مبتكرة، وتؤكّد في بعض الأحيان على مبادئ وممارسات ومطالبات نسويّة راسخة.

بشكلٍ عام، هدفنا هو إنصاف الآمال الكبيرة والهموم المشروعة الّتي طرحتها الحركات النّسويّة خلال الأشهر الماضية. وفّرت المشاركات المشاورات وطاقم صندوق مساواة التّعليقات قبل المسودّة الأخيرة، والّتي ستصدر للجمهور العام وتُعرض على طاقم وقيادة صندوق مساواة وأعضاء التّجمّع. في أعقاب تسليم التّقرير، وكجزء من مساءلته أمام الحركات النّسويّة، سيصدر صندوق مساواة ردًّا رسميًّا وعامًّا على جميع التّوصيات في خريف ٢٠٢٠. ما يتبع ذلك سيجهّز حجر أساس للمساءلة أمام الحركات النّسويّة وسيرشد استراتيجيّات تخصيص الموارد لصندوق مساواة الآن ومستقبلًا.

من المهمّ الاعتراف بصدور هذا التّقرير في لحظة عدم وضوح عالميّ نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وقد جرت المشاورات الأخيرة وجهًا لوجه في شباط ٢٠٢٠، شهرًا واحدًا فقط قبل وضع تقييدات على السّفر، ما كان سيحيل اجتماعًا كهذا مستحيلًا. حتّى منذ صياغتنا لتقريرنا الأوّل، غيّر الوقع الاقتصادي والاجتماعي للجائحة مشهد التّمويل والتّنظيم النّسوي. في رابطة

ما هو صندوق مساواة؟

أُطلق صندوق مساواة في حزيران ٢٠١٩ مع مبلغ بقدر ٣٠٠ مليون دولار كندي[١] من حكومة كندا، وهو يشكّل جزءًا من تدفّق أخير من التّمويل الثّنائيّ ومتعدّد الأطراف للحركات النّسويّة والمساواة الجندريّة في جميع أنحاء العالم.[٢] يرتكز صندوق مساواة على الأمل من خلق مصادر مستدامة للتّغيير الاجتماعي النّسوي حول العالم.[٣] لتحقيق ذلك، يتّبع صندوق مساواة ثلاث استراتيجيّات متشابكات، ويصفها كالتّالي: ١) تقديم منح نسوي في سبيل الدّعم المباشر للحركات النّسويّة والمنظّمات النّسويّة حول العالم؛ ٢) استثمارات من منظور جندري، والّتي تهدف إلى توليد العائدات للمنح والتّغيير في مجال الاستثمارات؛ و٣) الإحسان متعدّد القطاعات، من أجل المساهمة بمصادر إضافيّة للاستثمارات وتقديم المنح.

صندوق مساواة، الّذي كان يُدعى في السّابق صندوق ماتش الدّولي للمرأة، هو من أوائل المنظّمات الّتي تجمع بين نطاق واسع من الشّراكات العابرة للقضايا والقطاعات. يشير اسم تجمّع صندوق مساواة إلى المنظّمات الإحدى عشر الّتي قدّمت – ونجحت في ضمان – عرض مناقصة استجابةً إلى مبادرة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة للشّراكة من أجل المساواة الجندريّة.[٣] اتّحاد صندوق مساواة هو عبارة عن ثلاثة منظّمات ضمن التّجمّع: صندوق مساواة، مؤسّسة تورنتو، والتّآزر الجامعي العالمي في كندا، والّذين وقّعوا على اتّفاقيّة المساهمة الرّسميّة مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة. وتعرض تفاصيل أدوار هذه المنظّمات لاحقًا في هذا التّقرير.

١. من هذه النّقطة فصاعدًا، جميع العملات المذكورة ستكون بالدّولار الكندي، ما لم يرد خلاف ذلك.
٢. هذا البرنامج موجود بشكل خاصّ داخل الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة، القسم الّذي «يدير العلاقات الدّبلوماسيّة الكنديّة، والّذي يوفّر الخدمات القنصليّة للكنديّين، وينمّي تجارة الدّولة الدّوليّة ويقود الإعانة الكنديّة الدّوليّة التّنمويّة والإنسانيّة.»
٣. يتألّف تجمّع صندوق مساواة من: صندوق ماتش الدّولي للمرأة السّابق (المدعو الآن بصندوق مساواة)؛ صندوق المرأة الأفريقيّة في التّنمية؛ كالفيرت إمباكت كابيتال؛ المؤسّسة الكنديّة للمرأة؛ المؤسّسات المجتمعيّة في كندا؛ أوكسفام كندا؛ العمل الخيري من أجل تعزيز حقوق المرأة؛ مصرف كندا الملكي؛ مؤسّسة تورنتو؛ التّآزر الجامعي العالمي في كندا؛ وشركاء يايلتاون.

عن رابطة حقوق المرأة في التّنمية

رابطة حقوق المرأة في التّنمية هي منظّمة عالميّة، نسويّة، وداعمة للحراكات. تدعم رابطة حقوق المرأة في التّنمية الحركات النّسويّة والحركات من أجل حقوق المرأة والحركات من أجل العدل الجندري، في سبيل أن تكون قوّة دافعة نحو مواجهة أنظمة القمع ومن أجل المساهمة في خلق واقع وأعراف وسرديّات نسويّة.

كمنظّمة داعمة للحركات، نادت رابطة حقوق النّساء في التّنمية دون كلل من أجل تمويل أكبر وأفضل وتخصيص موارد أكبر وأفضل في سبيل الحركات النّسويّة المنتخبة في الجنوب العالمي. لا تعتبر رابطة حقوق النّساء في التّنمية عضوة في تعاونيّة صندوق مساواة ولعبت دورًا مستقلًا في تجميع النّشاط النّسوي في هذه المشاورات العالميّة، بتوثيقها المساهمات الّتي حصلت وبعرضها هذا التّقرير باستنتاجاته وتوصياته.

حقوق المرأة في التّنمية، لقد صقلنا تحليلاتنا وحدّثنا عدّة استنتاجات لتعكس هذا الواقع الجديد، وفي ذات الوقت حاولنا الاستمرار بالإخلاص لروح المشاورات. صندوق مساواة بنفسه يخوض مرحلة من التّأمّل، وكالعديد من المموّلين، يسأل عن كيفيّة تأقلم نماذج تقديمه للمنح واستثماراته في سبيل خدمة الحركات الآن بأفضل شكل من الأشكال. قد تؤثّر البعض من هذه التّغييرات على النّموذج المعروض في هذا التّقرير. في ذات الوقت، كوننا نعيش هذه اللّحظة التّأسيسيّة – وأصوات الناشطات الصادرة من هذا التقرير تكوّن فرصة لنا. لصندوق مساواة الإمكانيّة لتشكيل ردّ جريء وتقديم مقترحات. لقد حان الوقت للشّجاعة والجرأة.

أخيرًا، بينما تخصّ التّوصيات المعروضة هنا صندوق مساواة، نؤمن نحن أنّ الدّروس المأخوذة هي أوسع بكثير وترتبط بما بعد الصّندوق نفسه. تتناول استنتاجاتنا تقديم المنح للحركات النّسويّة؛ أشكال الإدارة الّتي تتضمّن مساءلة حقيقيّة؛ ونقاشات نقديّة حول دور استثمار المنظور الجندري والمؤثّر في تقديم – أو ردع – التّغيير الاجتماعي. تعكس هذه النّقاشات أسئلة داخل مجالات الأعمال الخيريّة، والاستثمارات، والحركات الاجتماعيّة. وتتّصل هذه بكلّ جزء من العالم، من شمال أمريكا إلى آسيا وإلى المحيط الهادئ إلى أفريقيا إلى أمريكا اللّاتينيّة وإلى الكاريبيّ. وبينما يركّز هذا التّقرير على برنامج عالمي، يمكننا طرح الأسئلة ذاتها على مستوى محلّي أو وطني – كلّما تجرّأ النّاس على إعادة تخيّل المال والسّلطة.

بشكلٍ عام، نأمل أن يتمكّن هذا التّقرير من أن يكون بمثابة مرشد لصندوق مساواة وأعضاء التّجمّع، للنّاشطين والنّاشطات السّاعيات إلى التّأثير على النّظام البيئي التّمويلي ولأعوان يفكّرون بطرق جديدة للأمام لتخصيص الموارد للحركات النّسويّة والتّغيير الاجتماعي.[٤]

٤. من الجدير بالملاحظة أنّ اتّفاقيّة المساهمة مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة تتصوّر وتمكّن من القيام بنوع من التّحويلة في مستقبلٍ ما، ما سيتيح لصندوق مساواة، كمنظّمة، العمل بصورة مستقلّة عن اتّحاد صندوق مساواة. بينما سيستمرّ أعضاء الاتّحاد وتجمّع صندوق مساواة بالعمل التّعاونيه معًا، ستُعدّل اتّفاقيّة المساهمة لتشمل على موقّعين بدل أربعة – صندوق مساواة والهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة.

فهم صندوق مساواة

لقد وجدنا الأمر ضروريًّا – وفي بعض الأحيان صعبًا – أن نفهم مجالات عمل صندوق مساواة المختلفة وخطوط مساءلته المختلفة. في توصياتنا، نذكر طلب النّشطاء بتوضيح أفضل لنموذج صندوق مساواة الماليّ والأدوار الّتي يلعبها أعضاء التّجمّع. يشكّل وضوح كهذا مدخلًا نحو فهم والتّطرّق إلى كيفيّة توزيع السّلطة داخل صندوق مساواة. في ذات الوقت، ندرك نحن أنّ بعض الأدوار ومجالات العمل ما زالت تُعرّف كجزء من عمليّة «التّصميم والبناء.» يحدّد هذا القسم المعالم الأوّليّة للأدوار العديدة إلى أبعد حدٍّ ممكن في هذا الوقت.

يهدف التّصميم المركزي لصندوق مساواة إلى خلق صندوق مكتفٍ ذاتيًّا ومستقلّ يولّد، من خلال الاستثمارات، مصادر للمنح لحركات ونماذج نسويّة لاستثمار التّأثير الجندري. هذا يعني إدخال شركاء جدد والعمل عبر القطاعات – من منظّمات تمويل نسويّة إلى المصارف وحتّى شركات الاستثمار – في المناقصة الأولى في سبيل ضمان التّمويل من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة ومن التّدابير التشغيليّة الّتي تليها.

كما فصّلنا في بداية هذا التّقرير، حضن صندوق ماتش الدّولي للمرأة السّابق إحدى عشر منظّمة وجمعها تحت سقف **تجمّع صندوق مساواة** في مناقصته أمام مبادرة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة الجديدة. يتألّف التّجمّع من: ١) صندوق ماتش الدّولي للمرأة السّابق (وهو الآن صندوق مساواة)؛ ٢) صندوق المرأة الأفريقيّة في التّنمية؛ ٣) كالڤيرت إمپاكت كاپيتال؛ ٤) المؤسّسة الكنديّة للمرأة؛ ٥) المؤسّسات المجتمعيّة في كندا؛ ٦) أوكسفام كندا؛ ٧) العمل الخيري من أجل تعزيز حقوق المرأة؛ ٨) مصرف كندا الملكي؛ ٩) مؤسّسة تورنتو؛ ١٠) التّآزر الجامعي العالمي في كندا؛ و١١) شركاء يايلتاون.

من بين أعضاء التّجمّع، وقّع **اتّحاد صندوق مساواة** الأصغر حجمًا والمؤلّف من ثلاثة منظّمات على اتّفاقيّة مساهمة (بعنوان: **صندوق مساواة: الحفاظ على تمويل منظّمات المرأة وحركات المرأة في دول نامية**) مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة.٤

١. يتحمّل **صندوق مساواة** مسؤوليّة رعاية المبادرة ككلّ. يعمل صندوق مساواة في مجالات حقوق المرأة والقيادة، والاستثمارات وحشد الأموال من منظور جندري. هو مسؤول عن تصميم وبناء ونطاق المبادرة الكلّي، وهو أحد مصمّمي استراتيجيّة تقديم المنح، بالشّراكة مع صندوق المرأة الأفريقيّة في التّنمية، كما يحشد الأموال من كلّ من المجتمعات الخيريّة والاستثماريّة.

٢. تشكّل **مؤسّسة تورنتو** الشّريك الائتماني لصندوق مساواة وهي مسؤولة عن مبلغ استثمار مساهمة الهيئة الكنديّة للشّوون الخارجيّة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

٣. يوفّر **التّآزر الجامعي العالمي في كندا** اجتهادًا وامتثالًا مناسبين، وكذلك رقابة ماليّة وضابطة وإمكانيّة لبناء دعم لصندوق مساواة وبرنامجه لتقديم المنح.

يعمل اتّحاد صندوق مساواة معًا من أجل ضمان الرّقابة والتّنسيق بين جميع نواحي مرحلة التّصميم، والبناء، وتنمية القدرات لمبادرة صندوق مساواة. لا يشكّل اتّحاد صندوق مساواة هيئة قانونيّة، بل علاقة تعاونيّة محكومة باتّفاقيّة المساهمة. تتمّ القيادة بشكلٍ مشترك من خلال بنية إدارة الاتّحاد وتتمّ بشكلها المركزيّ من خلال مجلس إدارة صندوق مساواة.

بالإضافة إلى أعضاء الاتّحاد، سيلعب عدّة أعضاء أدوارًا رئيسيّة الآن ونحو المستقبل:

- سيلعب صندوق المرأة الأفريقيّة في التّنمية دورًا شموليًّا عبر الوظائف الأساسيّة لصندوق مساواة (تقديم المنح، والأعمال الخيريّة، والاستثمارات) ومع الوقت، سيشارك في خلق أنظمة لتقديم المنح، ويقود تنفيذ تقديم المنح في أفريقيا، ويساهم في القيادة الفكريّة وتنمية القدرات، كما أنّه سيشارك في إدارة صندوق مساواة.
- سيوفّر مصرف كندا الملكي منتوج الأسواق العامّة من الاستراتيجيّة الاستثماريّة، والّتي ستطبّق في السّنة الحاليّة (٢٠٢٠) بـ٢٧١ مليون دولار من الـ٣٠٠ مليون دولار الأساسيّة من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة.

• ستقود كالفيرت إيمباكت كابيتال استثمارات الدّيون الخاصّة ابتداءً من السّنة الأولى، مع موارد من المساهمة الأساسيّة وإعادة توزيع المنتوج من الأسواق العامّة.

يمكننا رؤية النّموذج المالي الكامل في الجدول أدناه. يجدر ذكر أنّ النّموذج المالي والتّوقّعات المتّصلة به قد طُوّرت قبيل جائحة كوفيد-١٩. يراجع صندوق مساواة وشركاؤه حاليًا افتراضاتهم والاستراتيجيّة الماليّة وسوف يعدّلونها بشكلٍ مناسب وبالتّناسب مع الواقع الجديد.

نموذج صندوق مساواة المالي والتوقعات للسنوات الخمس القادمة

تحت مسؤوليّة		الانطلاقة	السّنة الأولى	السّنة الثّانية	السّنة الثّالثة	السّنة الرّابعة	السّنة الخامسة	المجموع
الدّخل								
مساهمة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة	صندوق مساواة، مؤسّسة تورنتو، التّآزر الجامعي العالمي في كندا	٤ مليون						٤ مليون
مساهمة صندوق مساواة	صندوق مساواة	١.٩٧ مليون						١.٩٧ مليون
تبرّعات خيريّة متوقّعة	صندوق مساواة							
الاستثمارات								
مساهمة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة	صندوق مساواة، مؤسّسة تورنتو، التّآزر الجامعي العالمي في كندا		٢٩٦ مليون					٢٩٦ مليون
الأسواق العامّة	مصرف كندا الملكي		٢٧١ مليون	-٢٥ مليون	-٢٥ مليون	-٥٠ مليون		١٧١مليون
الدّين الخاصّ	كالفيرت إيمباكت كابيتال		٢٥ مليون	٢٥ مليون	٢٥ مليون			٧٥ مليون
أسهم خاصّة	صندوق مساواة					٥٠ مليون		٥٠ مليون
تقديم المنح								
سيولة المنح المتوقّعة	صندوق مساواة	١ مليون	٣.٣ مليون	٩.٣ مليون	١٧ مليون	٢١ مليون	٢١ مليون	٧٢.٦ مليون

:ملاحظات

جميع المبالغ بالدّولار الكندي

.يمكن سحب الأموال المخصّصة في فترة الانطلاقة خلال فترة ١٨ شهرًا، ابتداءً من أيلول ٢٠٢٠

.السّنوات ١ حتّى ٥ مبنيّة على العام المالي الّذي يبدأ بنيسان وينتهي بآذار

.لا يشمل هذا النّموذج بعد العائدات من الاستثمارات، فالمشاريع ما زالت تحت التّطوير

.في السّنوات ٢ و٣، ستنتقل الأموال من آليّة الأسواق العامّة إلى آليّة الدّين الخاصّ. في السّنة الرّابعة، سينتقل المال من آليّة الأسواق العامّة إلى آليّة الأسهم الخاصّة

٣. عن المشاورات

ابتدأ التّخطيط للجلسات التّشاوريّة بشكلٍ جدّيّ في منتصف عام ٢٠١٩ وانتهى في آذار ٢٠٢٠. خلال هذا الوقت، **اشتركت أكثر من ١٠٠٠ ناشطة ومنظّم ممّا لا يقلّ عن ٦٦ دولة في اجتماعات وجهًا لوجه وإلكترونيّة.**

بحسب معلوماتنا، هذه المشاورات هي الأكثر دقّة وتوسّعًا الّتي جرت لحركة نسويّة في المراحل الأولى من برنامج تمويل لحقوق المرأة أو للمساواة الجندريّة. وقد تولّت رابطة حقوق المرأة في التّنمية بشكلٍ جدّيّ دور تجميع النّاشطات النّسويّات في جميع القضايا والمناطق وعملت في سبيل تسهيل حوارات صادقة ومثمرة. استثمرت قيادة صندوق مساواة وقتًا ومالًا معتبرًا في هذه العمليّة وحضرت بالتزام للإصغاء والتّعلّم. هذه المشاورات هي شهادة لتشوّق النّشطاء من أجل تشكيل المصادر الّتي تؤثّر على حياتهم وحراكاتهم. في كلّ اجتماع وكلّ مرحلة، أعطى النّشطاء من وقتهم وبصيرتهم. تنعكس أصواتهنّ في هذا التّقرير وهي أساس لجميع التّوصيات والاستنتاجات.

دمجت المرحلة الأولى من المشاورات ثلاثة اجتماعات وجهًا لوجه. وقد نظّمتها رابطة حقوق المرأة في التّنمية بالشّراكة مع منظّمات نسويّة إقليميّة وصندوق مساواة:

كولومبو، سريلانكا

(استضافة مشتركة مع صندوق المرأة في آسيا وصندوق العمل الطّارئ – آسيا والمحيط الهادئ، شباط ٢٠٢٠) للنّشطاء من آسيا والمحيط الهادئ وأوروبّا الشّرقيّة وآسيا الوسطى

أكرا، غانا

(استضافة مشتركة مع صندوق المرأة الأفريقيّة في التّنمية، كانون الأوّل ٢٠١٩) للنّشطاء من أفريقيا والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا

باناما سيتي، باناما

(كانون الأوّل ٢٠١٩) للنّشطاء من أمريكا اللّاتينيّة والكاريبيّ

«يشرّفني أن أحضر مشاورة تتمتّع بجميع ميزات المشاورة الحقيقيّة، الصّادقة.»

– سيسيليا أوليا ماوليون، فلورا تريستان، پيرو

عبر هذه الاجتماعات، جلبت ٥٣ ناشطة نسويّة من ٣٥ دولة وجهات نظر إقليميّة فريدة وتنوّع من القضايا والتّجارب لتناول الأسئلة السّياسيّة والعمليّة الّتي تواجه صندوق مساواة. وقد انضمّ ممثّلين من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة، الهيئة الّتي موّلت صندوق مساواة، وعضو من المؤسّسات المجتمعيّة في كندا، وعضو في تجمّع صندوق مساواة إلى الاجتماعات كذلك، بإصغاء كامل ومشاركة فعّالة في النّقاشات الغنيّة. في كلّ مشاورة مكثّفة بطول يومين، شارك المشتركين والمشتركات التّحاليل في سياقاتها، والتّأمّلات حول وعود وتحدّيات صندوق مساواة المحتملة، وصولًا إلى التّوصيات.

لكلّ اجتماع، رشّحت رابطة حقوق المرأة في التّنمية النّشطاء، وشاركت في استضافة المنظّمات وطاقم صندوق مساواة وشريكات نسويّات في كلّ من الأقاليم. وقد كشفت عمليّة الانعقاد عن أفواج من النّشطاء ذوي روابط حركيّة متجذّرة وخبرة فحوى، وقاعدة واسعة من التّمثيل دون الإقليميّ وعلى مستوى الدّول. من ناحية نقديّة، تضمّن كلّ انعقاد كهذا أصوات من النّشطاء المتجذّرين في حراكات لأشخاص ذوي إعاقة، والعمّال في مجال الجنس، والمجتمعات الأصلانيّة، والمثليّات والمتحوّلات جنسيًّا والكويريّات والبينجنسيّات، وجيل الشّباب، وحراكات أخرى متنوّعة.

صورتان جماعيّتان تظهران المشاركات في جلسات صندوق مساواة التّشاوريّة في پاناما.

صور للمجموعة كاملةً في غانا (يمين) وفي سريلانكا (يسار)

في أعقاب هذه الاجتماعات، توزّعت المرحلة الثّانية من المشاورات حول العالم – باستخدام وسائل الاجتماعات الإلكترونيّة في سبيل توسيع نطاقها. تسجّل أكثر من ١٠٠٠ من النّشطاء للتّحديثات المعلوماتيّة أونلاين وشارك ١٦٠ شخصًا من ٤٥ دولة في ويبينارات من البثّ المباشر بالعربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة. شملت الويبينارات مقتطفات مركزيّة من الاجتماعات الّتي انعقدت وجهًا بوجه، وتبادلات أسئلة وأجوبة مع طاقم صندوق مساواة ومساهمات تشاركيّة حول صندوق مساواة. وقد أتيحت جميع المعلومات، بما في ذلك تسجيلات للجلسات وتوثيق الخلفيّات، لعموم الجمهور أونلاين. أخيرًا، جمعت رابطة حقوق المرأة في التّنمية المساهمات عبر استقصاء من أجل ضمان أوسع نطاق تواصل ممكن.

٤٥	١٦٠	+١,٠٠٠
دولة تم الوصول اليها	مشاركة بالمشاورات	ناشطة تم تبليغها

المنهجيّة المتّبعة

يرتكز هذا التّقرير على جمع رابطة حقوق المرأة في التّنمية للبيانات وتحاليلها، ما كان قد ابتدأ بشكلٍ رسميّ في آذار ٢٠١٩ وانطلق بصورة جدّيّة مع أيلول ٢٠١٩. على مدار فترة ستّة أشهر، قادت المشاورات بشكلٍ أساسيّ العضوات من مبادرة رابطة حقوق المرأة في التّنمية لرصد الحراكات النّسويّة، كيليا ميلر وكاسيا شتاجيڤسكا، بالتّعاون مع الميسّرة الخارجيّة، راجاسڤيني (ڤيني) بانسالي، المديرة التّنفيذيّة لشبكة سوليدير وإحدى مؤسّسات صندوق بوين ڤيڤير. ساهم هذا الفريق بعقود جمعيّة من الخبرة، خصوصًا في مجالات التّمويل للحراكات النّسويّة، والتّصميم التّشاركي، ومناهج البحث النّسوي. وقد انضمّ المزيد من طاقم رابطة حقوق المرأة في التّنمية إلى أنشطة المشاورة على مدى الفترة برمّتها ووفّرت دعمًا بالتّحليل والوصول إلى النّشطاء. وشكّل أعضاء طاقم صندوق مساواة، وبالأخصّ بيث ورونيوك، الرّيادة السّياسيّة لصندوق مساواة جزءًا أساسيًّا خلال العمليّة، بينما حضر سبعة من أعضاء طاقم المشاورات.

خلال العمليّة، تشكّلت منهجيّة رابطة حقوق المرأة في التّنمية من:

- ملاحظة حول المشاركة: أكثر من ٦٠ ساعة من المشاورات وجهًا لوجه (العدد = ٥٣ من النّشطاء المشاركات) وستّ ساعات من الويبينارات أونلاين (العدد = ١٦٠ من النّشطاء)
- تحليل الفحوى: تقارير مكتوبة طوّرتها مقرّرات في اجتماعات الوجه لوجه؛ بينما جُمعت الملاحظات المكتوبة خلال وبعد المشاورات المنعقدة أونلاين؛ وتعليقات إضافيّة عبر منتديات أونلاين وتقييم الاجتماعات
- مراجعة النّواتج الإبداعيّة: رسوم توضيحيّة من كلّ اجتماع إقليمي ومن كلّ «غيوم الكلمات» ومواد مصوّرة تشاركيّة أخرى من الجلسات الإلكترونيّة
- تقييمات انتقاليّة واجتماعات تأمّل ومراجعة مع جميع أعضاء طاقم صندوق مساواة الّذين حضروا المشاورات الإقليميّة (العدد = ٧)، تبعتها مقابلات غير رسميّة مع أعضاء طاقم إضافيّين (العدد = ٦) في مناصب أساسيّة
- مراجعة الوثائق الأساسيّة الّتي أنتجها صندوق مساواة بالإضافة إلى الأدبيّات الأكثر حداثة حول استثمارات المنظور الجندري والوقع

يرتكز تصميم المنهجيّة هذه على أكثر من ٣٥ عامًا من خبرة رابطة حقوق المرأة في التّنمية كصوت نسوي ريادي حول المشهد التّمويلي لحقوق المرأة والحركات النّسويّة، وكذلك على نشاط رابطة حقوق المرأة في التّنمية الدّعوي حول الأنظمة البيئيّة التّمويليّة النّسويّة، والعلاقات والتّعاونات مع حراكات نسويّة حول العالم، كما على الدّراسات وخبرة أعضاء الفريق. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ لرابطة حقوق المرأة في التّنمية كمنظّمة نسويّة مواقف حول العديد من القضايا الّتي طُرحت. مع ذلك، لقد عملنا من أجل ضمان عكس تحليلنا للتّوصيات الّتي سمعناها والاستنتاجات الّتي انكشفت عن البيانات بأكثر سبيل ممكن للدّقّة والشّموليّة. في الحالات الّتي أسهبت فيها رابطة حقوق المرأة في التّنمية أو طرحت مقترحات أكثر مفصّلة ممّا

كان قد عُرض في الجلسات التّشاوريّة، سعينا للإشارة إلى ذلك بوضوح. إنّ هذه الاقتراحات نادرة وتهدف إلى توفير نقاط إرشاد و/أو أطر زمنيّة للتّوصيات الّتي انكشفت عن المشاورات.

وكمنت خطوة أخيرة ضروريّة وهي تلقي ردود فعل شاملة عن مسودّة التّقرير. أوّلًا، راجع طاقم صندوق مساواة التّقرير وقدّم الأفكار والتّأملات، وطرح أسئلة توضيحيّة وعرض المساهمات استنادًا إلى المشاركة في المشاورات. لم يُقصد بهذه المراجعة الرّدّ على نقاط معيّنة، وإنّما تعزيز دقّة التّقرير.

ثانيًا، بروح المشاورات، ولضمان انعكاس دقيق ومجتهد لأصوات النّشطاء، شاركنا مسودّة هذا التّقرير (بالإنكليزيّة والإسبانيّة) مع النّشطاء الّذين شاركوا في المشاورات المنعقدة وجهًا لوجه. واستلمنا خمسة عشر ردًّا مكتوبًا يمثّل أكثر من ربع جميع المشاركين والمشاركات ويتضمّن المساهمات من جميع الأقاليم. وكانت التّعليقات إيجابيّة بشكلٍ ساحق وأكّدت على توجّه التّقرير. وقد أضافت التّعليقات تعديلات جوهريّة إضافيّة، وقد فعلنا أفضل ما يمكننا من أجل عكسها في التّقرير النّهائي.

«أشكركم جميعاً على الفكر الشّمولي والوقت المبذول من أجل استجماع ما جمعتهم حول العالم. أنا كنت في غانا وكنت أكاد أن لا أصدق كيف نجحتم في الحصول على كلّ التّوصيات بالإضافة إلى الأمور الأخرى معًا.»

«أقدّر بصدق التّحليل الصّائب، والرّاديكاليّ، والمباشر الّذي أضفتموه على التّوصيات في سبيل ضمان احتواء تنوّع الأصوات، ووجهات النّظر، والسّلطة(ات) من جميع المشاورات. أحببت بشكلٍ خاصّ التّوصية المتعلّقة بزيادة التّمويل لتقديم المنح لدى صندوق مساواة!... الآن، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، نحن بحاجة إلى كلّ الأموال الّتي تستحقّها الحراكات أو الّتي كانت متاحة لهنّ بمحدوديّة كبيرة.»

عندما قرأت [التّقرير]، تذكّرت النّقاشات الّتي أجريناها حين كنّا في پاناما. من العظيم أن أستكمل ذكرياتي بالمساهمات الوافدة من نواحي أخرى في العالم. أعادتني مرّة أخرى إلى المشاغل المتعلّقة بقضيّة الاستثمار. لكنّني أستطيع أن أرى مشاغلي منعكسة في الوثيقة. إنه ذلك لأمرٌ رائع.»

نودّ أن نبارك لكنّ العمل الّذي قمتنّ به. لا نشعر [في مجال العمل في الجنس] بالتّماهي مع تركيز التّقرير والنّصّ، بل نشعر كجزء منه. إنّه من المفرح جدًّا لنا أن ندرك أنّنا جزء من حيّز، وعدم ضرورة «النّزاع» مع حلفائنا في سبيل أن يكون صوتنا حاضرًا.»

نودّ أن نشارك تقديرنا العميق للناشطات الّذين التزمن بمعرفتهنّ وطاقاتهنّ في سبيل مراجعة هذا التّقرير، بالأخصّ في هذا الوقت العصيب والمعرّض للضّعفات زمن جائحة كوڤيد-١٩.

صور من المشاورات

غيمة الكلمات من الوبينار: آمال لصندوق مساواة

غيمة كلمات من الوبينارات: رؤية لصندوق نسوي

رسوم توضيحية تم تطويرها خلال المشاورات

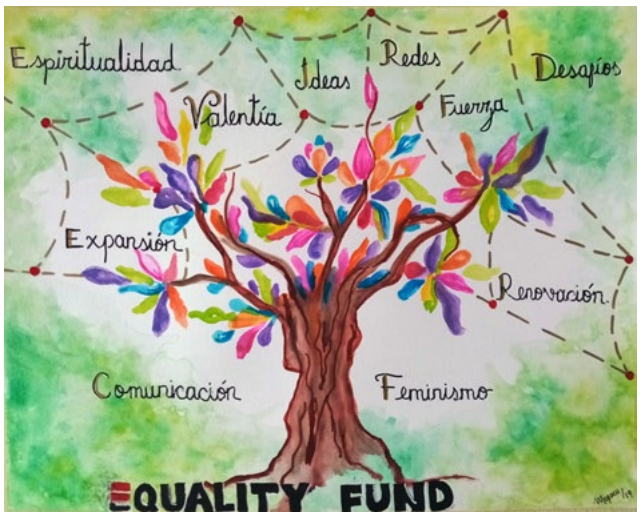

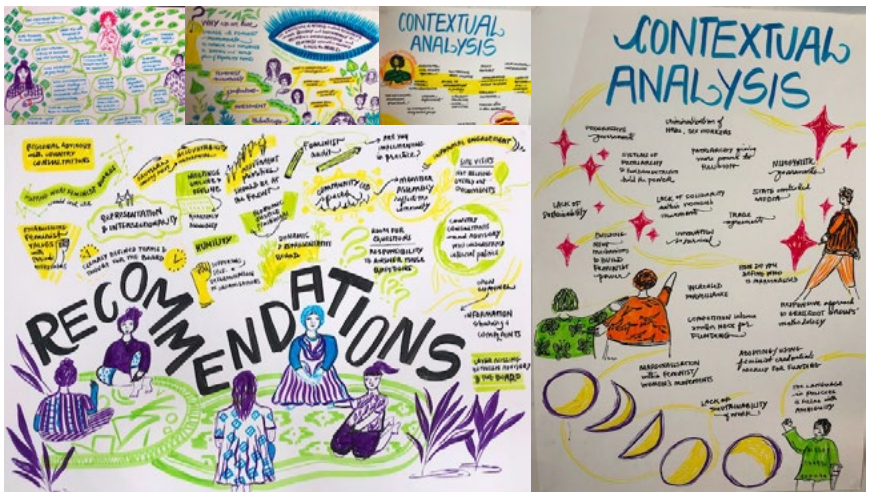

تقييدات

هنالك دائمًا المزيد ممّا يمكن فعله. حدّدت عدّة تقييدات من شكل هذه المشاورات.

- **الوقت والأعداد.** بينما جمعت الاجتماعات وجهًا لوجه بين مجموعات قويّة ومتنوّعة من النّاشطين والنّاشطات، حدّد عدد المواجهات والتّبدّل السّريع للجلسات من عدد الأشخاص القادرات على الحضور. هذا يعني وجود فجوات في دعوة التّنوّع الكامل لنشطاء الحراك من، مثلًا، أفريقيا المتحدّثة بالفرنسيّة أو من الشّرق الأوسط، حيث كان لنا، تباعًا، مشاركة واحدة ومشاركتين وجهًا لوجه على الرّغم من التّواصل المتواصل. لكنّ الجلسات أونلاين وسّعت من نطاق التّواصل.

- **اللّغة.** رافقت اجتماعات پاناما وغانا التّرجمة الفوريّة (الإنكليزيّة/البرتغاليّة/الإسبانيّة والإنكليزيّة/الفرنسيّة، تباعًا) لكنها لم تكن متوفرة بلغات إضافيّة، ما يمكن أن يكون قد أثّر على نطاق وصولنا، بالأخصّ للمجموعات الأكثر ميدانيّة والفئات الّتي لا تشعر بالرّاحة مع اللّغة الإنكليزيّة في آسيا والمحيط الهادئ وشرق أوروبّا وآسيا الوسطى.

- **فجوات بالخبرة.** واجهتنا تحدّيات فيما يخصّ إيجاد أشخاص ذوي الخبرة بالأخصّ لدى تقاطع الاستثمارات مع الحراكات النّسويّة والاجتماعيّة. وقد وجدنا كذلك أنّ العديد من الناشطات قدّمنَ تحليلات اقتصاديّة وتمويليّة قويّة لم تستطعن الحضور. بينما تواجدت بعض الأصوات العالية جدًّا الّتي تساءلت حول المنطق المسيطر للاستثمار، من المهمّ أن ندرك أنّ الاستثمارات والتّمويل بشكلٍ عام قد بُني كمجال استبعادي من المعرفة والسّلطة، ولا يسهل الوصول إليه لمن هنّ غير مختصّين، بل يصبح حتّى أكثر استبعاديًّا عندما يتعلّق الأمر بالنّساء. نجد ازديادًا في انخراط الحركات النّسويّة بالاقتصاد الكلّي، لكنّ الحيّز ما زال صغيرًا وقيد التّشكيل.

- **فجوات معلوماتيّة.** تعتبر بنية صندوق مساواة ونموذجه الاقتصاديّة مركّبة ولا تُعرض بطرق سهلة الفهم أو واضحة، بالأخصّ فيما يخصّ الاستثمارات. على الرّغم من عمل صندوق مساواة على صقل تقديماته للنّموذج عبر عمليّة التّشاور، ظلّت أسئلة موجودة حول مجالات العمل، وخصوصًا حول الطّرق المختلفة لرصد وتخصيص الأموال. نشدّد في توصياتنا على الحاجة إلى تقديم أوضح وأكثر نجاعةً للنّموذج.

- **بناء صندوق مساواة تجاوز المشاورات في بعض المناطق.** حتّى عند كتابة هذا التّقرير، ما زال صندوق مساواة يضع اللّمسات الأخيرة على المفاوضات مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة من أجل تحديد العقد الأخير، المعروف بـ«اتّفاقيّة المساهمة» (إ.م.). وقد عنى ذلك أنّ بعض مجالات صنع القرارات الّتي كانت مفتوحة في بداية عمليّة المشاورة قد تحدّدت في النّهاية، بما في ذلك بعض بنى الإدارة، والخطوط المتبادلة بين المنظّمات من المساءلة وبعض الاتّفاقيّات التّعاقديّة المتعلّقة بالمنح والاستثمارات. في ذات الوقت، لا يشكّل هذا التّقرير نقطة التّأمّل والانخراط الأولى لطاقم صندوق مساواة؛ في كلّ اجتماع، كان طاقم متعدّد متواجدًا، وجرى كذلك تبادل أفكار وآراء، ونقاشات مع فريق صندوق مساواة في وقت حقيقي. أفادت هذه البصائر النّقاشات القائمة داخليًّا. ككله، كان موضوع بناء صندوق مساواة سريعًا جدًّا وفي بعض الأحيان استحوذ على المعلومات والمساهمات من المشاورات. نرى ضرورة كبيرة في قضاء وقت معتبر وفعليّ للتّأمّل في هذه الاستنتاجات ودمجها، وكذلك في الانفتاح على إعادة التّفكير في البنى والاتّفاقيّات القائمة حاليًّا، في سبيل تغذية الثّقة المشتركة المؤسّسة مع الحركات النّسويّة.

- **عناصر مركّبة وأجندات متنافسة.** يجمع تجمّع صندوق مساواة مجموعة مركّبة من العناصر العابرة للقطاعات: صناديق نسويّة للمرأة؛ مؤسّسات استثمارية وماليّة؛ أعمال خيريّة خاصّة وعامّة؛ ومنظّمات دوليّة غير حكوميّة. تخلق الأدوار الّتي يلعبونها والأجندات الّتي يساهمون بها ديناميكيّة مركّبة، ومن غير الواضح دومًا من منهم يتمتّع بالسّلطة حصريًّا أو ضمنيًّا. لن يتطلّب تطبيق هذه التّوصيات دعم قيادة صندوق مساواة وطاقمه فحسب، بل كذلك أعضاء التّجمّع المسؤول عن الاستراتيجيّات المختلفة والمنخرط فيها.

٤. ماذا على المحك؟

نجد صندوق مساواة في مركز عدّة جدالات أساسيّة حول المال والحركات. يسلّط السّياق الأكبر الّذي يترسّخ فيه صندوق مساواة الضّوء على رهانات صندوق مساواة العالية في محاولاتها لخلق نموذج لرصد الموارد النّسويّة. وقد ظهرت هذه في الجلسات التّشاوريّة وشكّلت المشاورات وتشير إلى أسئلة حرجة حول ماهيّة صندوق مساواة وما قد يصبح.

ليكون صندوقًا نسويًّا، ليستجيب للجلسات التّشاوريّة وللجلوس داخل، لا خارج، الحراكات النّسويّة، على صندوق مساواة التّعامل المستمرّ مع والتّناول الجريء لهذه الأسئلة.

١. هل يستطيع صندوق مساواة تحويل الموارد مباشرةً للحركات النّسويّة؟

عالميًّا، ما زال التّمويل للحركات النّسويّة صغيرًا بشكلٍ مخجل. كرّست حكومة كندا موارد صندوق مساواة الجريئة جزئيًّا كاستجابة للدّعوة النّسويّة طويلة الأمد لتمويل حكومي أكثر مباشرةً لمنظّمات حقوق المرأة والحركات النّسويّة.

من المعونة الإنمائيّة الرّسميّة، تحطّ نسبة رديئة هي ٠.٢٪ في أيدي منظّمات حقوق المرأة. وتبقى الأرقام متدنية فيما يخصّ بالإعانات المتعلّقة بالجندر: من بين ٥٠ بليون دولار أمريكيّ من المعونة للمساواة الجندريّة في السّنة الأخيرة، بقيت أكثر من ٩٩٪ من المبلغ داخل وكالات الإنماء، أو الحكومات، أو في منظّمات غير حكوميّة دوليّة ضخمة. يترجم هذا إلى مبلغ صغير بقدر ١٩٨ مليون دولار أمريكيّ من المعونة الإنمائيّة الرّسميّة الّتي تصل منظّمات حقوق المرأة. ضمن هذا السّياق، يُعتبر التزام صندوق مساواة لتقديم حوالي ٨٠ مليون دولار كنديّ في الإعانات في سنواته الخمس الأولى كبيرًا، بينما قد يغيّر تركيزه على خلق مصادر إيرادات مستقلّة من أجل تميل الحركات عبر أجيال الموازين بشكلٍ جدّيّ في النّظام البيئي التّمويلي للحركات النّسويّة وحقوق النّساء.

٢. هل سينجح هذا النموذج بالتسوية بين الموارد الحكومية مع الممارسات النسوية للتمويل؟

في حالة نجاحه، سيعني نموذج صندوق مساواة الوصول إلى عدد أكبر من المنظّمات بقيادة النّساء، والفتيات، والأشخاص المتحوّلين والمتنوّعين جنسيًّا العاملات في مجتمعاتهنّ ومعهم. منذ بدايتها، لطالما رصدت هذه الحركات النّسويّة موارد نفسها وطوّرت مبادئ نسويّة حول رصد موارد المساواة (عن طريق الأموال، إعادة التّوزيع، والتّعويضات). شكّلت هذه المبادئ «صناديق المرأة» – أي مؤسّسات طوّرتها الحركات النّسويّة من أجل نفسها – والّتي تكاثرت خلال السّنوات الأربعين الماضية كطريقة أكثر رسميّة لرصد موارد للتّنظيم والنّشاط النّسوي. على مستوى وطني، وإقليمي، وعالمي، عادةً ما توفّر صناديق المرأة تمويلًا أساسيًّا ومرنًا، وتقدّم المنح استنادًا إلى مساهمات النّشطاء أو إلى صنعهنّ القرارات، وتبدّي التّوجّهات النّسويّة والمبنيّة على الحقوق كما البرامج الموجّهة للمجتمعات نفسها وبقيادتهم.

إنّ حقيقة قيادة صندوق مساواة من قبل صندوق المرأة الدولي (ماتش) سابقاً بدل من إدارة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة له هو أمر غير نمطي وواعد. بحسب أفضل معلوماتنا، هذه هي المرّة الأولى الّتي توضع فيها كمّيّة كبيرة من الموارد تحت تصرّف قيادة صندوق للمرأة. سيكون لكيفيّة سريان أمور هذا الصّندوق (أو عدمها) تبعات على قطاع صناديق المرأة والنّسويّة برمّتها وسيكون بإمكانها تحويل السّلطة في النّظام البيئي التّمويلي نحو اتّباع طرائق بقيادة نسويّة. تراقب الحكومات والحركات النّسويّة سواء صندوق مساواة كنموذج محتمل.

٣. هل سيقوم رهان صندوق مساواة الكبير بالاستثمار بالإفادة أكثر من الضرر؟

يطمح صندوق مساواة لخلق أكبر صندوق استثمار من منظور جندري ولتوليد عائدات مستدامة للمنح. لكن ظهرت تناقضات متأصّل في الجلسات التّشاوريّة بشدّة.

على مدى عقود، انتقد العلماء الماليّون النّسويّون والناشطات النّسويون النّظام الاقتصادي العالمي الّذي يمارس العنف بشكلٍ نشط تجاه النّاس والكوكب، بالحطّ من قيمة عمالة النّساء، والفئات المتحوّلة جنسيًّا والمتنوّعة جندريًّا واستغلالها، ووضع سلطة فاحشة بدون أيّ مساءلة في أيدي الشّركات. غالبًا ما قاد الهدف من وراء استقطاب الاستثمارات – المتجذّرة عميقًا في هذا النّظام – سباقًا نحو الأسفل ضمن الدّول، ليحتّ حقوق العمّال ومعايير حماية البيئة في سبيل أن يكون أكثر «تنافسيًّا،» أو لأنّه حُثّه على ذلك من قبل قروض مشروطة من مؤسّسات ماليّة دوليّة. حتّى في المجال المتنامي من الاستثمار الجندري وذي التّأثير، الّذي يأتي مع «فلاتر»[٥] للتّقليص من الاستثمارات المضرّة، هنالك أسئلة مفتوحة حول إذا ما كانت استثمارات كهذه ستحوّل الموازين نحو حقوق المرأة والمساواة الجندريّة وكيفيّة تدبّر انعدام الشّفافيّة المتجذّرة في النّظام الاقتصادي.

٥ تستخدم «الفلاتر» لاستبعاد شركات حول تعدّد من المعايير، كالشّركات الّتي تلحق الضّرر بالبيئة أو الّتي تنتهك حقوق الإنسان. الأكثر معياريّة منها هي فلاتر «ESG» لتأثير بيئي وعلى الإدارة الاجتماعيّة.

في انعكاس لهذا السّياق، عبّرت الناشطات عن قلقهنّ بأنّ استثمارات صندوق مساواة – حتّى من خلال منظور جندري – قد ترسّخ نظامًا غير متكافئ وتعتمد نماذج مبنيّة على السّوق بدون تغييرها بشكلٍ صادق. وقد عبّرت الناشطات عن مخاوفهنّ بخصوص المخاطرة في الاعتماد على الأسواق بالأغلبيّة الكبرى من رأسمال صندوق مساواة. ولا يسع اللّحظة الحاليّة من عدم اليقين في أعقاب كوفيد-١٠ – والّتي أتت في الشّهر الأخير من هذه السّيرورة – إلّا التّشديد على المخاطر المطروحة سابقًا.

ومع ذلك، في زمن يلفت الاستثمار من منظور جندري اهتمام المؤسّسات والحكومات والمستثمرين، تعد جذور صندوق مساواة النّسويّة بتقييم سليم للإمكانيّات والتّقييدات. من هذا الجوهر السّياسي، يتعامل صندوق مساواة بعمق مع معنى خلق نماذج بديلة وتحويليّة، حتّى داخل النّظام نفسه. في ردّه على هذا التّقرير وفي المستقبل كذلك، سيحتاج صندوق مساواة إلى تقييم مستمرّ وصادق لوقع استراتيجيّة استثماراته. يتمتّع صندوق مساواة كذلك بفرصة فريدة من نوعها وفتحة خاصّة للمساعدة على وضع المعايير لكيف يجب ويمكن أن يكون الاستثمار بمنظور جندري. لكيفيّة ممارسة هذه المسؤوليّة تبعات على مجال لم يلبث له أن يبدأ بالتّشكّل.

٥. توصيات

في بقيّة هذا التّقرير، نستعرض توصيات الحركات النّسويّة في كلّ من المجالات التّالية:

١. تقديم المنح
٢. الاستثمارات
٣. الأعمال الخيريّة
٤. الإدارة والمساءلة

في كلّ قسم، نعرض لمحة عن المنطقة – بما في ذلك الآمال والمخاوف المطروحة في مشاورات الحركة النّسويّة – ومن ثمّ نغوص التّوصيات الأساسيّة (٣-٥ لكلّ قسم). تحت كلّ توصية أساسيّة، نطرح عددًا من الأفعال التّطبيقيّة. بينما هنالك البعض من الأفعال التّطبيقيّة موصى بها، تلك الموضوعة بأحرف مشدّدة وتحتها خطٌ هي المعتبرة ضروريّة ومطلوبة بشكلٍ مطلق. بالرّغم من عددها الصّغير، ترسم هذه مجالات سمّاها النّشطاء بشكلٍ متوافق مبادئ وتوصيات الّتي يجب اتّباعها في حال أراد صندوق مساواة أن يحقّق وعده كآليّة تمويل نسويّة.

لقد التزم صندوق مساواة بردّ عام لهذا التّقرير – بما في ذلك كيف، متى، وإلى أيّ حدّ ستطبّق التّوصيات. يجب إصدار ردود على كلّ توصية عامّة، وكذلك على النّقاط الثّانويّة لكلّ منها. في «الإدارة والمساءلة،» نقترح خطوات إضافيّة للتّواصل والمساءلة على المدى البعيد.

مع أنّنا نقسّم التّوصيات، لا يمكن اعتبار المجالات الأربعة لصندوق مساواة كمنفصلة. نستعرض التّوصيات تجاه دمج أوسع بين أذرع صندوق مساواة في «الإدارة والمساءلة»، لكنّنا نودّ التّشديد منذ البداية على عدم وجوب قراءة الأقسام الآتية بدون الرّبط بينها.

١. تقديم المنح

«يحمّسني أنه لديناّ الفرصة لتحريك الموارد بطريقة نسويّة، إننا فعليًّا نخصّص الوقت من أجل رؤية كيف يبدو ذلك بشكل عمليّ.»

- موكامي ماريتي، UHAI، شرق أفريقيا

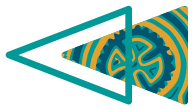

كلمات أساسيّة: التّقاطع، الموصوليّة، المشاركة، المسؤوليّة المشتركة، متابعة وتقييم وتعلّم نسوي

الآمال:

منح صندوق مساواة جدّيّة بحجمها ونطاقها وترصد التضامن النّسوي التّقاطعي عبر وسع وعمق الحركات النّسويّة؛ تمويل العمليّات والطّرائق المتاحة لنطاق متعدّد من الواقع وبشكل استجابي لحاجات النّسويّات اللّاتي تنظّمن في سياقات مختلفة؛ احتضان توجّه تقديم المنح التّشاركي، المدفوع بالحركات والمسؤول أمامها.

المخاوف:

تقديم المنح النّسوي هو قسم صغير نسبيًّا وغير متوازن مع الحصّة الأكبر من التّمويل الموجّه نحو الاستثمارات؛ تقييدات وقواعد للمنح، بينما تتركّز السّلطة في صندوق مساواة ومتبرّعيه، ولا تشاركها مع الحركات؛ تصل كمّيّات من التّمويل المتفرّق لهؤلاء الّذين يتمتّعون بالموارد، مخلّفةً وراءها و/أو لا تجيب على تنوّع الواقع للنّسويّات المحمّلات بأشكال متقاطعة من التّمييز.

يشكّل تقديم منح صندوق مساواة، في بعض الأساليب، الجانب الأكثر صراحةً للمبادرة الجديدة، ناسخةً نموذج تمويل صندوق ماتش النّسوي واستنادًا إلى أربعة مسارات. قبيل الاستشارات، قدّم صندوق مساواة التّوضيحات حول التّوجّهات الأساسيّة والقرارات الأساسيّة، المعروضة في الجدول أدناه. وقد عرضت وثائق أوّليّة للخلفيّة كذلك تقييمًا لتخصيص الموارد عبر هذه المسارات الأربعة، لكنّ تلك المبالغ وأطر الزّمن قابعة تحت المراجعة بينما يعمل صندوق مساواة من أجل الرّدّ على جائحة كوفيد-١٩ الحاليّة.

مسار تقديم المنح	مقدّمة لـ	الوصف
الحثّ	منح مباشرة	متعدّدة السّنوات، أساسيّة، تمويل مرن للمجموعات النّسويّة ومنظّمة حقوق المرأة
التّفعيل	صناديق المرأة	منح لصناديق المرأة لدعم تقديمها للمنح
الرّبط	بناء حركة	تمويل متعدّد السّنوات، اتّحادات وشبكات لبناء حركات نسويّة وللتّنظيم النّسوي
التّجهيز والرّدّ	إغاثة وقت الكوارث والنّزاع المسلّح	تقوية المجموعات النّسويّة الّتي تردّ على الكوارث الطّبيعيّة والنّزاع المسلّح والمنخرطات في الجهاز الإنساني العالمي

خلال المشاورات، أكّدت المشاركات على الممارسات الأفضل – كالدّعم المباشر والمرن واليقظ والأساسي والمنح متعدّدة السّنوات – والّتي أعلن صندوق مساواة عن أنّه سيطبّقها. وقد طرحن أيضًا الحاجة إلى توجّه تقاطعي قوي (للاستزادة: التّوصية ٢)، والرّعاية الجمعيّة، والحماية الشّموليّة، واستدامة النّشاط النّسوي، إلى جانب الاختلافات السّياقيّة، بما في ذلك عمليّات صنع القرارات. وقد تشكّلت التّوصيات في هذه المجالات من خلال توزيع غني للأفكار والآراء عبر حركات المشاركات والمشاركين، والأقاليم، والمواقف ضمن النّظام البيئي التّمويلي.

في ذات الوقت، كان هناك عدد من مجالات صنع القرارات الّتي بقيت مفتوحة وأشعلت النّقاش. طرحت الاجتماعات أسئلة حول متطلّبات المنح، وكان شرط الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة استلام الدّول المستحقّة للمعونة الإنمائيّة الرّسميّة فقط للتّمويل – ما قد يستثني ما يقارب أقاليم كاملة تواجه عدم مساواة قصوى وعنف شديد كما في أمريكا اللّاتينيّة والكاريبيّ – والسّلطة الّتي ستتمتّع بها الجهات المانحة الإضافيّة في الإشراف على المنح. لربّما تمحورت نقطة الجدال الأكبر حول موازنة الموارد.

بالنّسبة للغالبية الساحقة من النسويات المنخرطات في المشاورات – بغضّ النّظر عن دعمهنّ لجمع الإيرادات بهدف تقديم المنح عبر السّنين – بدا هذا التّوازن غير المعتدل كصدمة وشكّل خطراً محتملاً، يفرط باعتماده على آليّات السّوق المتقلّبة وقد يسلب صندوق مساواة من مهمّته الأساسيّة وما يجب أن تكون عليه: نقل الأموال للحركات النّسويّة. بالفعل، لقد ذُكر الأمر عدّة مرّات لدرجة أنّ نموذج عمل صندوق مساواة يحتاج إلى إعادة تقييم ورصد أموال أكثر لتقديم المنح النّسويّة في السّنوات الثّلاث الأولى، حتّى لو عنى ذلك عائدات أقلّ لاستثمارات صندوق مساواة على المدى البعيد.

في وقت المشاورات، يخطّط صندوق مساواة بإنفاق مبلغ ٣.٣ مليون دولار على شكل منح في السّنة ١ (٢٠٢٠-٢٠٢١) ورفعه إلى ١٧ مليون دولار في العام ٢ و٣ وإلى ٢١ مليون دولار في عام ٤. في نفس الوقت، سيُحوّل ٢٩٦ مليون دولار من أصل ٣٠٠ مليون دولار لتدخل حقائب استثماريّة، وأخيرًا نحو المنح كعائدات مولّدة. كما ذكرنا أعلاه، نراجع جميع المبالغ والأطر الزّمنيّة في ضوء جائحة كوفيد-١٩.

هذا طبعًا هو رهان صندوق مساواة الأكبر: مجموعة استثمارات مكرّسة لتوليد عائدات دائمة، لتحافظ في نهاية المطاف على المدخول الجوهري والمستقلّ الّذي سيتمّ تخصيصه لتقديم المنح النّسويّة سنويًّا. لكنّ المشاركات شكّكن في الخيار السّياسي والعملي الملخّص في تخصيص الـ٢٩٦ مليون دولار للاستثمارات، وأثرن مخاوفهنّ حول تحوّل تركيز صندوق مساواة من تقديم المنح إلى الاستثمارات إلى درجة حجب الأخيرة للأولى أو حتّى مناقضتها.

توصية ١:

تخصيص نسبة أعلى من التّمويل لتقديم المنح النّسويّة في السّنوات الثّلاث الأولى لعمليّات صندوق مساواة

حُثَّ صندوق مساواة على تخصيص تمويل أكبر لتقديم المنح النّسويّة في السّنوات الأولى من عمله، حتّى لو عنى ذلك أرباحًا أقلّ من الاستثمارات المخصّصة في النّهاية لتمويل تقديم المنح في السّنوات اللّاحقة. (انظروا/ن توصية مشابهة في الاستثمارات.) **نظرًا لعدم استقرار السّوق، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩، والحاجة الملحّة لدعم الحركات النّسويّة في هذه اللّحظة بالذّات، يُعتبر الالتزام السّياسي من هذا النّوع أمرًا أكثر أهمّيّة من أيّ وقت.**

١. **إعادة التّفكير في رصيد التّمويل المخصّص للمنح مقابل التّمويل المخصّص للاستثمارات.** يجب إعادة تقييم وضع مبلغ ٣.٣ مليون دولار من التّمويل المضمون (من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة وأموال مرفوعة) لتقديم المنح في العام ١ و١٧ مليون دولار في العام ٢ وتحويل ذلك نحو توازن أكبر بين منح صندوق مساواة والحقيبة الاستثماريّة. إن كان ذلك يعني إجراء التّعديلات على النّموذج المالي، أو إعادة المفاوضات بما يخصّ اتّفاقيّات صندوق مساواة مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة و/أو أعضاء التّجمّع، أو رفع استراتيجي وتوزيع رأس المال من عدّة مصادر – مثلًا، رفع المعونة الإنمائيّة الرّسميّة الّتي يمكن تحويلها نحو تقديم للمنح مع مساهمات أعمال خيريّة – على كلّ هذه الخيارات أن توضع على الطّاولة.

٢. **تخصيص ما لا يقلّ عن ٢٠٪ (مجمل ٦٠ مليون دولار) من الـ٣٠٠ مليون دولار المضمونين لتقديم المنح خلال السّنوات الثّلاث القادمات.** استجابةً لروح المشاورات وجهًا لوجه وأونلاين، ومدعومةً من النّسويّات في خضمه التّعاون على تطوير هذا التّقرير، توصي رابطة حقوق المرأة في التّنمية التّخصيصات التّالية كبيان تفصيلي أدنى لإعادة موازنة مخصّصات المنح مقابل الاستثمارات:[٦]

١. مليون في العام ١ (٣.٣٪ من تمويل الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة)

٢٠ مليون في العام ٢ (٦.٧٪ من تمويل الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة)

٣٠ مليون في العام ٣ (١٠٪ من تمويل الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة)

٣. **الكشف بوضوح عن المبلغ المالي الّذي حشده صندوق مساواة حتّى الآن من عدّة مصادر ونسبة أيّ تمويل (المعونة الإنمائيّة الرّسميّة، تبرّعات خيريّة، وفي نهاية المطاف العائدات من الاستثمارات) ستوضع في تقديم المنح مقابل الاستثمارات عبر السّنين.** لا يوفّر التّوثيق الحالي والعروضات الحاليّة وضوحًا كافيًا و/أو تفاصيل بما في ذلك حول كم من المبلغ سيخصّص لمسارات تقديم المنح المختلفة وكيفيّة نموّ هذه المبالغ، أقلّه في السّنوات الخمس الآتية.

٤. **التّفكير في إطلاق منح طوارئ في ٢٠٢٠ لمسار التّجهيز والرّدّ استجابةً لجائحة كوفيد-١٩.** على الرّغم من عدم كون ذلك توصية مباشرة من المشاورات، والّتي انتهت قبل تفشّي الجائحة عالميًّا، تعكس هذه التّوصية الحاجة إلى التيقّظ والمرونة والتّموضع المسيّس والدّاعم للحركات النّسويّة وواقعها وأولويّاتها في أيّ زمن معطى بما يخصّ صندوق مساواة. بالإضافة إلى ذلك، هي تعرض فرصة لصندوق مساواة للتعريف والاشتراك في تطوير عمليّة «استجابة للطّوارئ» وربطها مع الدّعم للصّمود طويل الأمد، بما في ذلك النّشاط النّسوي من أجل تغيير شامل، كون وقع كوفيد-١٩ سيكون ملموسًا حتّى بعد العديد من السّنوات، وخصوصًا في الجنوب العالمي.

توصية ٢:

دعم المبادئ النّسويّة التّقاطعيّة في جميع التّمويلات

في مهمّته و**جميع** عمليّاته، على صندوق مساواة أن يكون استراتيجيًّا، وعمديًّا، وحصريًّا فيما يخصّ رصد **الحركات النّسويّة ومنظّمات حقوق المرأة.** على ممارسته لتقديم المنح احتضان الطّيف الكامل من التّنظيم النّسوي من أجل تفكيك المعتقدات الذّكوريّة وغيرها، كما الأنظمة والمنظومات الّتي تقمع المرأة، والفتيات، والأشخاص المتحوّلين جنسيًّا واللّامنتمين للثّنائيّة الجنسيّة. دعم هذه المبادئ أمرٌ ضروريّ في سبيل تغيير الأنظمة القمعيّة نفسها، ما بعد تحقيق العدالة داخلها لا إلّا. لتحقيق ذلك، على صندوق مساواة أن:

١. **يتّخذ جميع الخطوات الضّروريّة من أجل ضمان وصول المنح للمجموعات النّسويّة المهمّشة تاريخيًّا و/أو تعمل في أطراف الحركات.** ذلك يتضمّن العاملين والعاملات في مجال الجنس، والنّسويّات الأصلانيّات، والنّسويّات القرويّات، والنّسويّات من الطّبقة العاملة، والنّسويّات ذوات الإعاقة، وفئات المثليّات وثنائيّات الجنس والمتحوّلات جنسيًّا والبينجنسيّات

٦. يفيد بعض النّشطاء الّتي راجعن مسودّة التّقرير نسب أكبر بكثير مخصّصة لتقديم المنح، بينما دعمت أخريات هذا المقترح الّذي قدّمته رابطة حقوق المرأة في التّنمية.

والكويريّات، والنّسويّات الصّغار في السّنّ، والسّود، والمهاجرات، واللّاجئات، والنّسويّات المنظّمات في سياق الحروب والاحتلال. من المهمّ أن يأخذ صندوق مساواة في عين الاعتبار إعادة توزيع للمصادر يكون متكافئًا ومتيقّظًا وشموليًّا، ما يمكن تحقيقه، على سبيل المثال، من خلال تخصيص نسبة من التّمويل تكرّس لكلّ من الدّوائر النّسويّة، خاصّةً ضمن المسارات ١ و٣ المقترحة لتقديم المنح و/أو من خلال دعوات ثيميّة مكرّسة للمقترحات، كما في «التّجهيز والاستجابة» في المسار ٤ المرتكز على دعم التّنظيم النّسوي في سياقات النّزاع و/أو الأزمات الحقوقيّة.

٢. **تمديد حقائب تقديم المنح وضمان دعمها للنّسويّات الآخذات بالتّنظيم ما بعد الدّول المستحقّة «للمعونة الإنمائيّة الرّسميّة،» لتصل إلى نسويّات في دول عالقة في عدم مساواة متزايدة، بما في ذلك تلك الموجودة في دول متوسّطة الدّخل والأراضي المستعمرة، وتلك اللواتي تنظّمن في سياقات استبداديّة وحربيّة واحتلاليّة.** لمّا كان استحقاق المعونة الإنمائيّة الرّسميّة إحدى شروط الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة، سيضطرّ صندوق مساواة إلى وضع الدّعم الاستراتيجي في صدارة أولويّاته لعدّة مصادر تمويل ما بعد المعونة الإنمائيّة الرّسميّة، بدايةً بالتّبرّعات الخيريّة، ولاحقًا من الأرباح المجمّعة عبر استثمارات صندوق مساواة. لمواجهة الموجة الصّاعدة من الفاشيّة والظّلم وعدم المساواة على مستوى العالم، من الضّروريّ لصندوق مساواة توسيع قائمة دوله المستحقّة بأسرع وقت ممكن، وألّا يحجم عن مواجهة أولئك الّذين يصنّفون النّسويّات كـ«عناصر أجنبيّة» ويصعّبون من عمليّة نقل الأموال. على إطار الزّمن الموضوع لتمديد قائمة الدّول ما بعد لائحة المستفيدين من المعونة الإنمائيّة الرّسميّة، بالإضافة إلى توزيع الموارد لكلّ دولة وإقليم، أن يكون شفافًا ومعلنًا أمام جميع الحركات.

٣. **العمل مع نسويّات من الطّيف للحركات النّسويّة بكلّ تقاطعاتها برمّته من أجل تصميم مسارات لتقديم المنح وطرق تمويليّة، وفي عمليّات صنع القرارات بما يخصّ تقديم المنح.** ضمان تمثيل قوي ومتنوّع في جميع الهيئات الإداريّة لصندوق مساواة، من المجلس وحتّى جميع اللّجان الاستشاريّة. (انظر/ي الإدارة لنقاش إضافي.)

٤. **ضمان احتواء اللّغة والاتّصالات للأشخاص اللّامنتمين للثّنائيّة الجنسيّة والمتحوّلين جنسيًّا والبينجنسيّين كشركاء وشريكات في النّضال النّسوي نحو العدالة الجندريّة.** على اللّامنتمين للثّنائيّة الجنسيّة والمتحوّلين جنسيًّا والبينجنسيّين أن يحضروا في جميع أولويّات صنع القرارات وتقديم المنح.

يهمّنا أن نساهم بخبرتنا حول العمل مع العاملات والعاملين في مجال الجنس؛ الأمور الّتي تصلح لعمّال وعاملات الجنس وما لا يصلح. لأنّه في معظم الوقت، يتوجّه الأشخاص إلينا وفي فكرهم أنّهم يريدوننا أن نتأقلم.»

– فيليستير عبد الله، تحالف عمّال وعاملات الجنس في كينيا

توصية ٣:

ضمان سهولة الوصول للتّمويل بالنّسبة للنّسويّات العاملات عبر عدّة سياقات وعلى عدّة مستويات

على صندوق مساواة أن يكون عمديًّا، ويقظًا، وسريع الاستجابة في تصميم طرق تمويله عبر مسارات تقديم المنح وذلك في سبيل الاستجابة إلى قدرات معيّنة، وواقع معين، والمطالبات بنطاق واسع من المجموعات النّسويّة، الآخذة بالتّنظيم في عدّة سياقات. وبالأخصّ:

١. **ضمان وصول مبلغًا معتبرًا من تقديم منح صندوق مساواة للنّسويّات العاملات على التّنظيم على مستوى القاعدة الشّعبيّة، تلك الموجودات في تجمّعات غير رسميّة وضمن المجموعات المجتمعيّة.** على النّسويّات الموجودات خارج المنظّمات غير الحكوميّة المسجّلة أن تكنّ مستحقّات ومدعومات لاستلام منح صندوق مساواة. بشكلٍ مثاليّ، ستستلمنها مباشرةً من جميع مسارات تقديم المنح وكذلك من خلال صناديق المرأة والنّسويّات (المسار ٢)، أو من خلال منظّمات نسويّة قادرة على إعادة منح أو «استضافة» التّمويل لمجموعات كهذه (عبر المسار ١، ٣، و٤) ودعمها في جميع مراحل عمليّة المثابرة. على منظّمات إعادة المنح و/أو استضافة المنظّمات أن تتشارك السّلطة مع شركائها والمستفيدات من منحهها واحترام استقلاليّتهنّ.

٢. **على المسار ٢، «التّفعيل»، المقترح بأن يكون موجهًا نحو صناديق المرأة أن يوسّع ليشمل صناديق نسويّة.** تحوي الصّناديق النّسويّة على كلّ من صناديق المرأة والأذرع المموّلة لفئات المثليّين والمثليّات وثنائيّو وثنائيّات الجندر والمتحوّلات والمتحوّلين جنسيّات والكوريريّات والكوريريّين والبينجنسيّات والبينجنسيّين وحركات عدالة اجتماعيّة أخرى تعزّز من حقوق النّساء والمتحوّلين والمتوّلات جنسيًّا والبينجنسيهات والبينجنسيّين واللّامنتميات واللّامنتمين للثّنائيّة الجنسيّة، والأشخاص بعدّة هويّات. أمثلة على صناديق نسويّة كهذه تتضمّن ISDAO،

وهو صندوق بإدارة نشطاء داعمات لتنظيم ال LGBTQI في غرب أفريقيا. أو UHAI، أي صندوق أفريقيا الأوّل للناشطات الأصلانيّات للعاملات والعاملين في مجال الجنس والأقلّيّات الجندريّة. على الرّغم من ربط مجموعات كهذه في الغالب مع مجتمع صناديق المرأة، يوصى بالتّواصل الحصري والتّعاون مع هذه الصّناديق النّسويّة الّتي لم تكن دومًا مشمولة في مساحات صناديق المرأة.

٣. بالأخصّ في سياق المسار ٤ لتقديم المنح «التّجهيز والاستجابة» ولدعم النّسويّات المنظّمات في سياق الحروب والاحتلال والتّشريد القسري، على صندوق مساواة **الأخذ بعين الاعتبار عدم استقرار سيولة المال في دول متأثّرة والعمل مع نسويّات في الشّتات والمهاجرات واللّاجئات وفي مجتمعات الأشخاص المشرّدين**، وغالبًا عبر التّنظيم خارج موطنهم مسقط رأسهم، بما في ذلك الدّولة غير المؤهّلة للمعونة الإنمائيّة الرّسميّة. ما بعد استجابة طوارئ وحسب، من الضّروري دعم صمودهم طويل الأمد.

٤. **تفعيل مجهود ملائم يدعم التّنظيم النّسوي في سياقات صعبة ومتغيّرة.** لا يمكن التّوقّع من المستفيدات من منح صندوق مساواة الانصياع لبنود شموليّة كمنع التّمويل الإرهابي ومنع تبييض الأموال الّتي تحمل وقعًا مدمّرًا على موصوليّة النّسويّات إلى مصادر (بما في ذلك تأخيرات كبيرة بل حتّى صدّ الأموال)، وكذلك على قدرتهنّ على استخدام المنشآت المصرفيّة، والّتي تفضّل المنظّمات الكبيرة، والّتي تعرّض سلامة وأمن وسرّيّة الحركات والأشخاص الّذين تدعمهنّ للخطر.

٥. **التّواصل الواسع والشّامل قبل إرسال أيّ دعوة لتقديم المقترحات واستخدام عمليّات تقدّم للمنح واضحة وبسيطة بحيث لا تضيف أعباء على التّنظيم النّسوي.** ضمن أمورٍ أخرى، قد يشمل ذلك على:

- جعل السّلامة والأمن والعناية الجمعيّة والحماية الشّموليّة للنّشطاء في المكان الأوّل في سلّم الأولويّات. لا يجب في أيّ ظرف من الظّروف على صندوق مساواة وعمليّة التّقدّم للمنح أن تفاقم من المخاطر الّتي تعيشها النّشطاء في وضعهنّ القائم (أي، الطّلبات للتّسجّل، الانصياع لقوانين مكافحة الإرهاب، ضمن أمور أخرى)
- التّأكّد من أنّ الدّعوات لتقديم المقترحات ووثائق التّقدّم للمنح متوفّرة بصيغ متاحة للأشخاص ذوي إعاقات.
- تمكين صياغة طلبات تقدّم للمنح متعدّدة، بما في ذلك سمعيّة، بصريّة، وسرديّة
- الدّعوة للتّقدّم بالطّلبات بأكبر عدد ممكن من اللّغات بالإضافة إلى الإنكليزيّة – الفرنسيّة، الإسبانيّة، والرّوسيّة، بأدنى حدّ
- عملية تقديم المنح ستكون على مرحلتين: مذكّرة تدور حول المفهوم يتبعها المقترح، وتكون العمليّة ذات استدارة وردّ سريع ودورة تمويل فصليّة
- ضمان حيازة الحركات المختلفة على المعلومات الضّروريّة حول فرص تقديم صندوق مساواة للمنح عبر نشر موسّع لدعوات للتّمويل بما في ذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، جلسات توزيع معلومات وويبينارات في كلّ دولة أو إقليم؛ التّعاون مع منصّات عابرة للحركات، وشبكات دولة وإقليميّة، والقيام بجلسات أسئلة وأجوبة.
- دمج السّبل الأوفلاين للتّقدّم للمنح، اعترافًا بعدم إمكانيّة جميع المستفيدات من المنح الوصول إلى الإنترنت وحوزتهنّ على البرنامج الإلكتروني المطلوب
- توفير طريقة أو إجراء تستطيع فيه النّسويّات مشاركة همومهنّ أو مخاوفهنّ حول تقديم صندوق مساواة للمنح والتّأكّد من تسجيل هذه المخاوف والرّدّ عليها واستخدامها للمساهمة في مراجعات وتقييمات الصّندوق.

> يهمنا أن نفهم المال في أوضاع صراع ونزاع وكذلك كيفيّة تحويله. فأحيانًا، أكبر قضيّة نواجهها تكون كيفيّة تحويل الأموال.» – لينا أبو حبيب، مجموعة الأبحاث والتّدريب للعمل التّنموي، لبنان

توصية ٤:

احتضان تقديم المنح التّشاركيّة وقيادة الحركات في صنع القرارات وتوزيع التّمويل

بالتّناسب مع المبدأ النّسوي «لا شيء لنا بدوننا»، على صندوق مساواة احتضان التّوجّهات التّشاركيّة لعمليّة تقديمها للمنح. هذا لا يعني فقط الاستفادة من الخبرة النّسويّة التّقاطعيّة الّتي ستسمح لصندوق مساواة بالتّوصّل إلى حقيبة متنوّعة من المنح. هي أيضًا مقولة سياسيّة: سيدعم تقديم المنح التّشاركي التزام صندوق مساواة نحو قيادة الحركات والمساءلة النّسويّة، بينما يتشارك السّلطة ويعزّز من التّضامن المتقاطع والدّاخلي للحركة.

١. اعتماد توجّهات لجميع مسارات تقديم المنح منذ البداية. على صندوق مساواة وضع صنع القرارات حول التّمويل - بما في ذلك تصميم عمليّة ومعايير التّمويل ما بعد صنع قرارات تقديم المنح - في يدي ذات الحركات النّسويّة الّتي تهدف إلى خدمتها. هنالك عدّة أمثلة قويّة حول كيفيّة القيام بتقديم منح بشكل تشاركي، بما في ذلك، مثلًا، FRIDA – قرارات الصّندوق النّسوي الشّاب حول المنح تتّخذها المتقدّمات بالطّلبات مباشرةً أو في مؤسّسة أستراليا للمثليّات من أجل العدل، تتطلّب ناشطتين على الأقلّ تصادقان على المجموعات من أجل جعل المقترح يتقدّم أمامًا.

٢. دعم عناصر أخرى في النّظام البيني النّسوي والعمل، حيثما كان ذلك مناسبًا، مع ومن خلال صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة في دولة معيّنة أو إقليم معين وضمن دوائر معيّنة (أي، مجموعات LBTQI والنسويّات الأصلانيّات أو الشّابّات). في تفكيك المعلومات حول دعواتها لتقديم المقترحات وفي تقديمها المنح من خلال مسارات مختلفة، على صندوق مساواة الاعتراف بدور صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة – وكذلك الشّبكات النّسويّة في الدّول و/أو الأقاليم – بالوصول إلى والرّبط بين النّسويّات ودعمهنّ في المجموعات غير المسجّلة؛ تلك الّتي تختبر أشكالًا من التّمييز؛ وأولئك الموجودات في القاعدة الشّعبيّة.

توصية ٥:

التّقدّم أمامًا مع توجّهات نسويّة للمتابعة والتّقييم والتّعلّم

علينا الإدراك أنّ الوقع يصل ما بعد الأرقام والنّتائج النّهائيّة. ذلك يتضمّن التّغيير الّذي تصنعه الحركات النّسويّة في المجتمعات وفي سياقاتها الخاصّة بها، التّعلّم من الفشل وكذلك من النّجاح وتوثيق السّيرورات الّتي يستخدمها صندوق مساواة من أجل رصد الموارد ودعم التّغيير النّسوي.

١. استعمال توجّهات ووسائل نسويّة للمتابعة والتّقييم والتّعلّم عبر التّركيز على ما بعد الأعداد. فحص الآثار الأكبر والتّغييرات الأكثر تركيبًا الّتي تقوم بها الناشطات النّسويّات ومنظّمات حقوق المرأة في المجتمعات وكذلك الأفعال اليوميّة الأصغر والتّزايديّة الّتي تغيّر الثّقافات والعادات. ترسيخ سرد القصص والتّوثيق في تصميم المتابعة والتّقييم والتّعلّم منذ البداية، وضمان إتاحة وتوفّر المعلومات مع وثائقها المترجمة. التّشديد على أهمّيّة العمليّة وكذلك على النّتائج النهائيّة، والتّذكّر أنّ «كلّ ما نقص زاد».

٢. الحفاظ على تواصل مباشر مع المستفيدات من المنح واستخدام أشكال غير رسميّة وعلاقاتيّة من المتابعة والتّعلّم. التّفقّد المستمرّ والتّواصل مع شركاء المنح، وحاملي الأسهم، والطّاقم لرؤية ما يصلح وما لا يصلح. بينما تتطوّر الثّقة بين صندوق مساواة والمستفيدات من المنح عبر الوقت، العمل على تعلّم متبادل - بما في ذلك إيجاد طرق لعرض ومضاعفة الوقع بشروطهنّ.

٣. تبنّي التّعلّم المتبادل بين الحركات والمشاركة عبر مساعدة المنظّمات للتّواصل مع بعضها البعض في ردّ على حاجاتها وأولويّاتها. لا يجب اشتراط ذلك. بدلًا عن ذلك، استخدام اللّمحة العامّة لصندوق مساواة عن حقائب منحها من أجل التّعرّف إلى ودعم علاقات محتملة، وانعكاس الاستنتاجات المتبادلة إقليميًّا أو القضايا المتبادلة الّتي قد تهمّ المجموعات ودعم التّعاون حيث يكون مفيدًا.

٤. تنصيب صندوق مساواة كمناصر لتوجّهات نسويّة للمتابعة والتّقييم والتّعلّم. نسخ نماذج توجّهات غير استخراجيّة وتعاونيّة ونسويّة للمتابعة والتّقييم والتّعلّم. في ظروف يتمتّع صندوق مساواة فيها بالوصول إلى مموّلين وحكومات أخرى، مقاومة الشّروط والمعايير الّتي لا تعكس الطّابع طويل الأمد للتّغيير الاجتماعي. في اتّصالاتكنّ، اعرضن الأشكال العديدة للوقائع الّتي تتّبعها التّعبئة النّسويّة - بما في ذلك بطرق خلّاقة وقويّة، ليس عبر الأرقام فقط.

٢. الاستثمارات

«النّقطة الأساسيّة هي السّماح لنا بالحفاظ على أنفسنا، ولكن خوض ذلك بفكرة أنّنا نعرف ما نريد ولن نبقى صامتات بشأنه. نعرف أنّنا قد لا نفكّك النّظام نفسه بعد. بالنّسبة لي، الأمر يتعلّق بالحصول على موقف أيديولوجي واضح.»

– ماري روسيمبي، جمعيّة صندوق المرأة في تنزانيا، تنزانيا

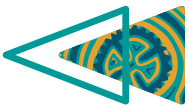

الكلمات الأساسيّة: الاستراتيجيّة مقابل التّكتيك، المخاطرة، المساءلة النّسويّة

الآمال:

ستتمكّن استثمارات صندوق مساواة من النّفع أكثر عبر استثمارات بديلة تتضمّن توجّهات نسويّة، وفي ذات الوقت ستولّد العائدات الّتي يمكن تحويلها نحو تقديم المنح؛ سيضع صندوق مساواة المعايير من أجل إحداث تغيير صادق في المجال.

المخاوف:

ستساهم استثمارات صندوق مساواة في نماذج استخراجيّة من النّموّ الاقتصادي والتّجارة وتعتمد عليها، والّتي قد تكون متورّطة في انتهاكات حقوق الإنسان أو تربح منها. سيزيد هذا من اللا-مساواة، وسيضرّ بالعمل النسوي من أجل العدالة الاقتصاديّة عبر «الغسيل الوردي»، وفي أسوء الحالات، خسارة المال الّذي كان يجب الوصول إلى الحركات النّسويّة عبر الاتّكال المفرط على آليّات السّوق المعتادة.

كان هناك اهتمام كبير في مبدأ صندوق مساواة للتّصميم المركزي: استخدام الاستثمارات من أجل تأسيس صندوق سيتمتّع بتدفّق إيرادات مستقلّ ويدعم الاستقلال المالي (داخلًا وعبر تقديمه للمنح). انشغلت الناشطات بشكل مثري مع صندوق مساواة كما تصوّرنا: سمعنا الحركات تنادي من أجل أن يكون صندوق مساواة جريئًا، وتقدّمي الفكر، ومستعدّ لدعم الفلاتر المتّسقة بما يخصّ فئات أصوله وحقائبه. وقد أدركن الإمكانيّات الكامنة في كون صندوق مساواة قائدًا في وضع التّعريفات من أجل «استثمارات ذات منظور جندري» (كمجال للحصول على انتباه صحفي كبير ولكنّه ما زال في بداياته)، وطرحن أسئلة صعبة، بل حتّى أكثر من ذلك، حرّكن إبرة الميزان في سبيل استكشاف ما ستبدو عليه استثمارات ذات توجّه نسوي.

لكن في ذات الوقت، لم نكن سننصف مساهمات الحركات النّسويّة بدون التّشديد على المخاوف الملحّة والمهمّة الّتي طرحت حول نموذج صندوق مساواة المرتكز على الاستثمارات. في كلّ مشاورة وجهًا لوجه، ولّدت الفقرة عن الاستثمارات الجدل الأكبر. ارتكزت المشاغل حول ثلاثة مجالات: ١) المخاطر الكامنة في التّوجّه المبني على السّوق؛ ٢) الافتقار إلى إطار عمل سياسي عابر للاستراتيجيّات الاستثماريّة؛ و٣) عدم توازن أموال المنح مقابل الاستثمارات.

باختصار، ترتكز ذراع صندوق مساواة الاستثماريّة على ثلاث استراتيجيات مفصّلة في الجدول أدناه. بكلمات صندوق مساواة الخاصّة، لا يقلّ هذا عن «تشكيل تنفيذ مستمرّ لإحدى أكبر استراتيجيّة الاستثمار عبر المنظور الجندري في العالم» (وثيقة معلومات أساسيّة، ص. ٦).

استراتيجيّة الاستثمارات	مزوّد الاستثمارات*	المبلغ والسّنوات	وصف
الأسواق العامّة	مصرف كندا الملكي	مليون استثمرت في العام ١ (٢٠٢٠)، مبالغ سيحوّل منها لفئات أصول أخرى في سنوات لاحقة.	هذه الاستراتيجيّة للاستثمار هي الأكثر «كلاسيكيّة»، فيها تستثمر الأموال في شركات تجارة عامّة، بمدخول محدّد وضمانات قابلة للتّسويق، بهدف توليد عائدات لصندوق مساواة من أجل تمويل المنح في نهاية الأمر. تتمّ الاستبعادات استنادًا إلى مرحلة الفلترة. قبل أن تصبح هذه العائدات كافية، سيتمّ تجميع أموال خيريّة إضافيّة للمنح. **
دين خاصّ	كالڤيرت إيمپاكت كاپيتال	حوالي ٧٥ مليون دولا ابتداءً من العام ٢، بأموال من التّبرّع الأوّلي وإعادة توزيعها من منتج الأسواق العامّة.	استراتيجيّة استثمارات ذات منظور جندري مكرّسة في الأعمال والشّركات الّتي تدعم المساواة الجندريّة بشكلٍ ما. على سبيل المثال، شركات بملكيّة نساء، منتوجات أو خدمات إمدادات تحسّن بشكلٍ ملحوظ حياة النّساء والفتيات و/أو تنمّي المساواة الجندريّة في أماكن العمل أو سلاسل الإمدادات.
صندوق تمويلات	صندوق مساواة	حوالي ٥٠ مليون دولار ابتداءً من العام ٤ في أبكر حال، واحتمال في العام ٥	في فئة الأصول هذه، سيطوّر صندوق مساواة القدرة على الاستثمار في الأسهم الخاصّة وصناديق رأس المال المجازفة الّتي تستثمر مباشرةً في الأعمال التّجاريّة. يتمتّع هذا بأكبر الإمكانيّات لدعم الأعمال التّجاريّة النّسويّة وهو المنتج الوحيد الّذي يتمتّع باحتماليّة إدارة صندوق مساواة له بالكامل.

* يدير كلّ صندوق استثمار حاليًا عضو واحد من تجمّع صندوق مساواة. لكن تتمتّع لجنتين استثماريّتين متّصلتين تتألّفان من أعضاء لجنة مؤسّسة تورنتو الاستثماريّة وأعضاء لجنة صندوق مساواة الاستثماريّة، تباعًا، بالإشراف الرّسمي على الاستثمارات حاليًا. سيكون هناك مجلسًا استثماريًا إضافيّة يوفّر الإرشادات حول استراتيجيّة الاستثمارات ذات المنظور الجندري.

** إلى أن تولّد الحقيبة الاستثماريّة العائدات، سيسعى صندوق مساواة إلى رصد التّبرّعات الخيريّة من أجل تقديم المنح. سيكون مبلغ تقديم المنح حوالي ٣.٣ مليون في العام ١، ٩.٣ مليون في العام٢، و١٧ مليون في العام ٣، و٢١ مليون بشكلٍ سنويّ ابتداءً من العام ٤ فصاعدًا.

في مجال النّقاش الأوّل، شعر البعض بالتّفاؤل بخصوص استدامة الموارد الحاليّة للحركات النّسويّة، بينما تشكّك البعض الآخر بشكلٍ كبير حول الاعتماد على آليّات السّوق من أجل توليد أرباح فعليّة بطريقة عادلة ومستدامة. وعارض البعض الآخر الفكرة بشكلٍ قاطع. عبر اللّوح، طرحت المشاركات عدّة قضايا أساسيّة، بما فيها:

- مخاطر الاعتماد على الأسواق
- قابليّة اختبارات فلاتر الاستثمارات الحاليّة للخطأ وبالأخصّ افتقارها لفلاتر ومنتجات نسويّة
- انعدام الشّفافيّة المتأصّل في الأنظمة الاستثماريّة بشكل عام
- غياب الدّليل على أنّ الاستثمار الجندري يحسّن فعليًّا من حياة النّساء والفتيات والأشخاص المتنوّعين جندريًّا
- تكلفة التّرويج لجهاز اقتصادي يعزّز من سلطة الشّركات ويروّج للنّموّ على حساب البيئة والنّاس (انظر/وا «ما الموجود على المحكّ؟» للمزيد من التّفاصيل).

بالطّبع، تصبح هذه الأسئلة أكثر إلحاحًا مع تبعات كوفيد-١٩ الماليّة الّتي تشكّل السّوق والّتي قد تفضي إلى تراجع اقتصادي على صعيد كبير وربّما طويل الأمد. بينما لم تكن الجائحة ضمن التّوقّعات في مستهلّ هذه المشاورات، ترسم هي بوضوح المخاوف المتعلّقة بالاعتماد على الأسواق.

ثانيًا، وبكل بساطة، لا تتمتّع استراتيجيّة الاستثمارات الكلّيّة بالوضوح ذاته حول الهدف السّياسي الّذي تتمتّع به مجالات تقديم المنح والإدارة والأعمال الخيريّة. طرحت النّاشطات السّؤال حول إذا ما كانت الاستثمارات «تكتيكًا» – أي مقدّمة تمهيديّة تستخدم للحصول على أكبر قدر من الأموال الممكنة للحركات النّسويّة – أم «استراتيجيّة» في حدّ ذاتها. في الحالة الأخيرة، طرحت أسئلة وشكوك حول كيفيّة تقديم كلّ من هذه الاستراتيجيّات الثّلاث لأهداف صندوق مساواة النّسويّة، بالأخصّ في مجال الأسواق العامّة، وإلى حدّ ما، استراتيجيّة الدّين الخاصّ كذلك. عرضت المشاركات بعض أطر العمل السّياسيّة الّتي توسّعنا فيها أدناه من أجل استكشاف هذه الأسئلة.

أخيرًا، كما فصّلنا في توصيات تقديم المنح، أثارت المشاورات الأسئلة حول نسبة أموال المنح مقابل الاستثمارات. ندرك أنّه هناك ثمن ومقايضة في إعادة تصوّر نموذج صندوق مساواة الماليّ وإعادة تخصيص المزيد من الأموال الموجّهة نحو المنح. لكنّ التّوصيات الواضحة والتّغذية الاستعاديّة الّتي استلمناها، إلي جانب السّياق المتغيّر، تشير إلى الحاجة إلى إعادة تقييم واقعيّة من أجل إعادة تعريف هذا الرّصيد، بما في ذلك التّفاوض مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة بحسب ما يقتضي الأمر. في ظلّ حثّ النّاشطات خلال هذه المشاورات وضمن سياق جائحة كوفيد-١٩، بعواقبها الصّعبة بشكل خاصّ وطويلة الأمد على النّشاط النّسوي، ستكون مراجعة هذا الرّصيد مسوّغة وضروريّة.

اقتصادات تصالحيّة وتوجّهات استثماريّة

يحصل الاستثمار من المنظور الجندري والتّأثير على اهتمام وتركيز إعلامي كبير ومتزايد لكن في الواقع، ما زال هو في مراحله المبكّرة. لا توجد تعريفات «متّفق» عليها لاستثمارات المنظور الجندري أو الاستثمارات الاجتماعيّة، وتتنوّع نماذجها التّجاريّة، وكذلك عائدات استثماراتها، بطرق واضحة. لكن هنالك بعض الأمثلة عن الصّناديق الّتي تضع الالتزام السّياسي للعدالة الاجتماعيّة في مركز استراتيجيّاتها الاستثماريّة.

يبدأ عدد من الصّناديق الصّاعدة بتوجّه اقتصاد تصالحي لجميع الاستثمارات. بعض البرامج تركّز على شراكة المجتمعات في صنع القرارات كصندوق بوين ڤيڤير. يعمل آخرون مع مؤسّسات تنمية اقتصاديّة مجتمعيّة من أجل توفير القروض و/أو الاحتفاظ بالمال في مؤسّسات تتوازى مع قيمها وبقيادة مجتمعات أصلانيّة، ومجتمعات ملوّنة عرقيًّا، وأخرى لطالما استُثنت من الموصوليّة الماليّة. تتضمّن الأمثلة سيد كومونز، مشروع بوسطن أوجيما، وصندوق أولامينا، لذكر بعضها القليل فقط. قد يُقرَن التّعاون المباشر مع مؤسّسات التّنمية الاقتصاديّة المجتمعيّة أو مع شركاء في صنع القرارات مع استراتيجيّات السّوق العام، بما في ذلك ممارسات رأسماليّة متكاملة. وقد طبّقت عدّة صناديق عمدًا الاستثمارات عبر فئات الأصول عبر الوقت، ووضعت صناديق أوّليّة في مؤسّسات تنمية اقتصاديّة مجتمعيّة بينما سعت نحو فرص للاستثمار الّتي توافق أهدافها الاجتماعيّة والسّياسيّة وعزّزتها.

تتطلّب هذه التّوجّهات الوقت (وأحيانًا السّنوات) للتّطوّر، وقد تضطرّ إلى القيام بالتّنازلات عن العائدات المتوقّعة عن الاستثمارات. هذه توجّهات جديدة نسبيًّا، بالرّغم من اقتراب عدّة برامج في هذا المجال من الوصول إلى حجم صندوق مساواة.

توصية ٦:

إعادة تقييم - وإعادة تشكيل - رصيد الاستثمارات مقابل المنح

حُثَّ صندوق مساواة بقوّة على إعادة التّفكير في نسبة التّمويل المحوّل للاستثمارات مقابل تقديم المنح، حتّى لو عنى ذلك التّعديلات على النّموذج المالي. تشكّل هذه المسألة مسألة تناول مخاوف حول مخاطر الاعتماد على السّوق، وكذلك مسألة تصريح سياسي: تؤكّد زيادة أموال المنح المباشرة المخاوف الحقيقيّة، وتردّ عليها، الّتي أثيرت خلال هذه الجلسات حول ضمان وصول موارد صندوق مساواة إلى الحركات النّسويّة.

١. **إعادة التّفكير في رصيد منح الاستثمارات.** تخصيص ما لا يقلّ عن ٢٠٪ (٦٠ مليون دولار) من مجموع الأموال المضمونة للمنح خلال السّنوات الثّلاث الأولى. (انظر/ي توصية ١ لتقديم المنح للتّفاصيل).

٢. **استكشاف مصادر بديلة وأطر زمنيّة بديلة من أجل تجميع رؤوس أموال إضافيّة.** في حال اعتمد النّموذج الاقتصادي على ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار كنقطة استهلاليّة لرأس المال، بناء مفترق خروج بعد عامين لضمان ذلك المال من أجل إعادة تخصص بعد التّمويل من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة الحاليّ. البحث عن شركاء، كما من خلال المؤسّسات المجتمعيّة في كندا وأعضاء تجمّع آخرين، القادرات على المساهمة في استراتيجيّات استثماريّة والّتي تقبل إعادة استثمار نسبة معيّنة من العائدات في تقديم المنح المستقبلي.

٣. **إيضاح نسبة ومبلغ عائدات الاستثمارات الّتي ستخصّص لتقديم المنح مقابل إعادة الاستثمار لكلّ عام** لما لا يقلّ عن السّنوات الخمس الأولى. لا توفّر المعلومات المتوفرة حاليًّا ما يكفي من التّفاصيل، بما في ذلك الكمّ الّذي سيوفّر عبر الاستراتيجيّات الاستثماريّة الثّلاث وأيّ من المال سيؤمّن للمنح (بالتّوازي مع توصية ١.ت.)

٤. **تطوير استراتيجيّة تقليص المخاطر الّتي تتناول مخاوف تقلّب السّوق.** لا يسع من تقلّب السّوق النّاجم عن جائحة كوفيد-١٩ إلّا التّشديد على هذه الحاجة الّتي أثيرت خلال المشاورات. لا يجب أن تكون هذه الاستراتيجيّة السّائدة فقط في حال تقليص ظروف السّوق للمجمّع الاستثماري بنسبة ٢٥ بالمئة، كما هو الحال الآن ضمن شروط العقد الحاليّ. عليها كذلك أن تتناول الأزمة الحاليّة والمخاطر السّياسيّة المتعلّقة بالتّمسّك بمصادر موجودة في مجمّعات استثماريّة في أزمنة تكون فيها الحاجة إلى التّمويل المباشر ملحّة جدًّا.

توصية ٧:

تطوير نظريّة نسويّة للتّغيير ترشد جميع الاستراتيجيّات والحقائب الاستثماريّة

من الضّروريّ لصندوق مساواة تطوير «نظريّة تغيير» استثماريّة تحدّد إطار عمل جريء وشفّاف بما يخصّ الأهداف المختلفة في كلّ استراتيجيّة استثمار (بما في ذلك حيث تشكّل الاستثمارات **تكتيكًا** لدرّ الأموال للحركات النّسويّة مباشرةً وحيث تكون **استراتيجيّة** في حدّ ذاتها) وإرشاد تطبيق استراتيجيّة الاستثمار. على «نظريّة التّغيير» أن تنبع منطقيًّا نحو تغيير نظريّة تابع لصندوق مساواة وأن تُبلّغ عنها للحركات النّسويّة.

١. **إصدار خطّ زمني وسيرورة لاطّلاع عموم الجمهور من أجل تطوير نظريّة تغيير نسويّة** للاستثمارات ومشاركة النّتائج. لدى تقييم أهداف ومساهمات صندوق مساواة، تطبيق توجّه للاستثمارات الّتي تتناول موروث الثّروة (انظر/ي الصّندوق أدناه) والرد على النّقد النّسوي. لدى إتمامها، التّواصل حول نظريّة التّغيير مع شركاء خارجيّين، بما في ذلك في مجال الاستثمارات والحركات النّسويّة. هذا النّوع من الشّفافيّة ضروري لكلّ من تبديل المجال ولمساءلة صندوق مساواة.

٢. **الاشتراك في تطوير نظريّة التّغيير مع ناشطات نسويّات وعالمات اقتصاد نسويّات.** على العمليّة كذلك دمج جميع هيئات الإشراف، صندوق مساواة، وجميع مدراء الاستثمارات.[٧] على هذا أن يكون عمليّة تداوليّة ودقيقة لجسر التّحليل النّسوي مع نطاق المهارات الاستثماريّة. في النّهاية، على نظريّة التّغيير أن تُفهم كمبدأ مرشد للاستثمارات.

٣. **مراجعة الاستراتيجيّات الاستثماريّة** المبنيّة على نظريّة التّغيير، البحث في جميع فئات الأصول والاستراتيجيّة الاستثماريّة. بحسب الحاجة. مراجعة وتحديث بيان سياسة استثمارات صندوق مساواة. بما يخصّ الاستثمارات الّتي وُضعت قبل إنهاء نظريّة التّغيير، التّأكيد على الالتزام بمراجعة الاستثمارات والقيام بالتّعديلات كما تقتضي الحاجة.

٧ تشمل الهيئات الإشرافيّة اللّجنة الإداريّة للاستثمارات لمؤسّسة تورنتو، واللّجنة الإداريّة للاستثمارات لصندوق مساواة، واللّجنة الاستشاريّة للاستثمارات لصندوق مساواة. أمّا مديرو الاستثمارات الحاليّين فهم المصرف الكندي الملكي وكالفيرت إيمباكت كابيتال، إلى جانب إدارة صندوق مساواة المتوقّعة في المستقبل.

موروث الثّراء

«يجب أن نتحلّى بالصّراحة حول مصادر الثّراء وكيف جمع الثّراء في هذه الدّولة – جزء كبير منه جُني على ظهور الأشخاص الملوّنين، والآن تستفيد هذه المجتمعات من نسبة صغيرة جدًّا من الدّولارات... في اللّحظة الّتي تدرك فيها ذلك، كيف يمكنك عدم اتّباع مبدأ التّكافؤ والعدل حول كيفيّة توزيع الأموال؟»
– إدغار فيلنويفا، فكّ الاستعمار عن الثّراء

إنّ تاريخ جيل الثّراء هو تاريخ عنيف ودامٍ. الموارد – بما في ذلك العمالة – المستخرجة من الجنوب العالمي، والمجتمعات الأصلانيّة، والأشخاص الملوّنين كلّها كانت في مركز تكديس الثّروات على مدى قرون. لا يمكن فصل الاستثمارات عن تاريخها أو عن تجلّياتها المعاصرة في النّظام الاقتصادي الحالي.

تعرقل الحركات الاجتماعيّة الطّريقة الّتي تتحرّك في الأموال، وفي بعض الحالات، تعمل مع المموّلين أو المستثمرين من زجل إعادة تخيّل التّمويل كوسيلة لإعادة التّوزيع. على سبيل المثال، يشكّل صندوق بوين فيثير «الرّدّ الجمعي على من «ألف مسار» وشركائنا على الحاجة إلى توجّه تحويليّ بصدق نحو الاستثمارات ذات الوقع.» في كندا، تعتمد كابيتال راڤين الأصلانيّة توجّهًا من أجل «فكّ الاستعمار عن الاستثمار ذي الوقع» في سبيل ترسيخ الاستثمارات في «طريق نحو التّصالح الاقتصادي» مع المجتمعات الأصلانيّة. لا توجد وصفة واضحة لتوليد الثّراء على نطاق واسع ضمن النّظام الاقتصادي الحالي بدون التّسبّب بضرر غير متعمّد، كما لا يوجد دليل على إمكانيّة حدوث كلّ هذا. بالرّغم من ذلك، هنالك ثروة من الأبحاث الاقتصاديّة النّسويّة وممارسات مجتمعيّة واجتماعيّة قادرة على إلهامنا وتعليمنا.

توصية ٨:

وضع المعايير الجريئة للاستثمارات الّتي تدعم المبادئ النّسويّة على المدى القريب والبعيد

لكي يكون قياديًّا في استثمارات المنظور الجندري، على صندوق مساواة ألّا يتردّد في اختبارات الفلترة وعليه أن يكون جاهزًا لتقديم المقترحات لوضع المعايير. في حال عنى ذلك تقليص الموارد المتوقّعة، أو إعادة موازنة الاستثمارات العالميّة مقابل الاستثمارات المحلّيّة، أو إعادة تقييم رصيد مسارات الاستثمار، سيتوجّب وضع هذه الاقتراحات على الطّاولة. عليه كذلك احتواء استخدام حذر جدًّا لمصطلحات كـ«استثمار نسوي.»

١. **تطبيق اختبارات الفلترة على جميع الاستثمارات في سبيل استبعاد الشّركات المضرّة بالبيئة والنّاس والمساواة الجندريّة** (بما في ذلك سلاسل إمداداتها). على المعايير الحاليّة[٨] الّتي صرّح بها صندوق مساواة علنًا أن تكون كافية كخطّ عام (وخصوصًا إلى جانب تحليل المنظور الجندري الّذي أضافته إيكويليب)، ولكن عليه أن يطبّق بصرامة وأن يكون نقطة انطلاق، لا غاية، لتوجيه استثمارات صندوق مساواة.

٢. من الآخذ بتحقيق الأرباح الماليّة من هذا المشروع؟ كم من الأرباح؟ التّحقيق في الفلاتر القائمة والمرتبطة بالجندر (على سبيل المثال لا الحصر، بيانات إيكويليب) و**المساهمة بتحليلات نسويّة نحو تطوير والتّحقيق في وتقديم تعريفات استثمارات المنظور الجندري**. بينما يتعلّم صندوق مساواة أكثر عن المجال ويجد مجالات للتّأثير عليه، يجب أن يعمل (صندوق مساواة) نحو تطوير مؤشّرات لفلترة جميع استثماراته وفقًا لهذا التّحليل. استنادًا إلى تطوّر صندوق مساواة وإطار عمله المقترح، تقترح رابطة حقوق المرأة في التّنمية تحديد هدف وضع مؤشّر تنموي مع دخول العام ٣، عندها قد تكون الإدارة الدّاخليّة للاستثمارات قد ابتدأت بالنّموّ.

٣. **التّفكير في عدم استخدام المصطلح «الاستثمار النّسوي» إلّا في حال اقترح صندوق مساواة نموذجًا آخر** (مثلًا، تبديل مفاهيم المخاطرة من المجتمعات وإلى المستثمرين والتّحقيق في مفهوم الأرباح والوقع طويل الأمد). فيما عدا ذلك، تكمن خطورة هي الغسيل الوردي، وأسوأ من ذلك، الحفاظ على عدم المساواة.

٤. نظرًا لأهداف صندوق مساواة للنّهوض بالمساواة الجندريّة والتّغيير الاجتماعي النّسوي، **الحفاظ على الابتكار واليقظة في كلّ استراتيجيّة استثماريّة**. يجب توفير مخفّف مخاطر تجريبيّة آخ لاستراتيجيّات الأسواق الخاصّة والدّيون الخاصّة. بالأخصّ، على الأموال أن توفّر لاستراتيجيّات رأس المال المتكاملة.[٩] ستتمكّن الاستراتيجيّات المتكاملة صندوق مساواة من تولّي القيادة من أجل التّوصّل إلى منتجات جديدة وتوسيع مجموعة الاستثمارات المتوفّرة.

---

٨ سيطبّق صندوق مساواة معايير ترتكز على ترتكز على المنتوجات لاستبعاد الاستثمارات المدرجة في قائمة مجلس الأخلاق النّرويجي، وكذلك المنظّمات المنخرطة في نطاق من الصّناعات الاستغلاليّة أو الاستخراجيّة، أو السّلوك الإنساني الإدماني، أو تصنيع البضائع والخدمات المعتبرة غير قانونيّة أو هدّامة. سيستخدم صندوق مساواة كذلك المعايير المرتكز على السّلوكيّات لاستثناء المنظّمات الّتي تفشل في الامتثال لحقوق الإنسان وحقوق العمالة وحقوق حماية البيئة والمبادئ المناهضة للفساد» (وثيقة المعلومات الأساسيّة لمشاورات صندوق مساواة، ٢٠٢٠، https://equalityfund.ca/files/share/Equality-Fund-Webinar-Background-Document.pdf، ص. ٥).

٩ لا تزال هناك دراسات يجب القيام بها حول جوانب جندريّة من التّمويل المختلط. يجدر النّظر فيها بتوجّه كهذا.

٥. **في صندوق التّمويلات المعلن، يجب الإعلان عن التزامات واضحة ومتينة نحو النّهوض بالشّركات والأعمال النّسويّة والعمل** مع الحركات النّسويّة، بما في ذلك المشاركات التّشاوريّات والمستفيدات من المنح، كشريكات أساسيّات. حصّل هذا المجال أكثر الرّدود حماسةً واهتمامًا خلال المشاورات، وهو يتمتّع باحتماليّة دعم نماذج الشّركات النّسويّة (انظر/ي الصّندوق أدناه). على استراتيجيّة صندوق التّمويلات أن تطوّر إلى جانب الحركات النّسويّة، والتّركيز على تبادل الأعمال داخل الجنوب العالمي وأن ترتبط بمنح صندوق مساواة، ما قد يوسّع من نطاق التّواصل والإمكانات.

أعمال تجاريّة نسويّة: أمثلة من المشاركات

خلال المشاورات، وصفت المشاركات أعمالهنّ المدارة بشكل نسويّ – بما في ذلك البعض من شركاتهنّ. في پاناما، مثلًا، شاركت إيلينا ريناغا من ريدتراسيكس، وهي شبكة عاملات وعاملين في مجال الجنس، نماذج عمل مكّنت من العمّال في مجال الجنس من ادّخار الأموال في سبيل مساعدة عائلاتهنّ وكذلك توفير الدّعم الأساسي والخدمات والأمن لجميع من في شبكاتهنّ. قصّت مايا ساڤيك من المجموعة أتينا في بلغراد عن مشروع مجموعتها الاجتماعيّ: بيغل بايل، وهو مخبز البايغل الوحيد في صربيا. وناقشت سريانا پودل من مركز المرأة للتّوعية في نيبال، كيف يتمّ تنظيم أكثر من ٤٥ ألف امرأة في ٤٢ تعاونيّة زراعيّة. تفخر تعاونيّات مركز المرأة للتّوعية الآن، عبر دمج الزّراعة مع قروض صغيرة، بـ»إحدى أكبر القواعد من التّنظيمات الزّراعيّة، بينما تصل قيمة الأصول مجتمعةً لهذه التّعاونيّات الـ٤٢ إلى أكثر من ٤٥٧ مليون روبي نيبالي (٤.٢ مليون دولار أمريكي).»

ضمن هذه القصص وأكثر، أعطت المشاركات أمثلة عن شركات تجاريّة بديلة وأنشطة تجاريّة اجتماعيّة تتمتّع بإمكانات كامنة لأن تصبح محرّكات هامّة لإحداث التّغيير. مع ذلك، تجد هذه المبادرات صعوبات كبيرة جدًّا في إيجاد مصادر استثماريّة تقدّر العائدات الاجتماعيّة بنفس تقديرها لهوامش ربحها. هذا النّقص في الاستثمار لرأس المال قد يُترجم إلى أسعار عالية، كما في حال شركة النّساء لسيّارات الأجرة، وسيّارات الأجرة للنّساء منهنّ وإليهنّ. هذه الشّركات تقع في دلهي في الهند، وهي مدارة بحسب مبادئ نسويّة لكنّها تفرض أسعارًا عالية من أجل تأمين عمل آمن ومحترم لعاملاتها.

نجد كذلك عوائق قانونيّة. علي سبيل المثال، قد يتمّ صدّ أو تقييد الاستثمارات الأجنبيّة، كما هي الحال في نيبال. وهنا يعتبر الدّعم غير المالي – الإرشاد، وبناء القدرات وإمكانيّة الولوج إلى الشّبكات – هامّة كذلك. عادةً، لا تتواصل الشّركات النّاشئة مع المنظّمات النّسويّة أو منظّمات المرأة في سبيل الحصول على الدّعم، لكن هنالك إمكانيّات لجسر هذه المساحات. وأكثر من ذلك، أكّدت هذه الأمثلة على ثيمة مشتركة: أهمّيّة تذكّر السّياق المحلّي، فما يصلح في دولة واحدة قد لا يصلح في دولة أخرى.

يشكّل صندوق التّمويلات نموذجًا واعدًا وهو يتمتّع بإمكانات الاستثمار في التّعاونيّات والشّركات الصّغيرة الّتي تعزّز المجتمعات والتّجمّعات بملكيّة العمّال الّتي تقدّم استراتيجيّات بديلة لا تشارك في تصعيد الضّغوطات والضّعفات الاقتصاديّة الاجتماعيّة. في المشاورات، حازت فكرة الاستثمارات الجريئة – بما في ذلك تلك المقرونة بالمنح – على الاهتمام والحماسة واستكشاف الإمكانات.

توصية ٩:

ترسيخ المساءلة أمام الحركات النّسويّة في إدارة الاستثمارات ومتابعتها

في سبيل التّقيّد بنوايا الانخراط النّسوي العميق، على صندوق مساواة أن يتعمّد خلق جسر بين الحركات النّسويّة وهيئات إدارة الاستثمارات. من المهمّ أن تكون هيئات كهذه مسؤولة أمام الحركات النّسويّة على مستوى القاعدة الشّعبيّة، وليس فقط أمام الجهات المستثمرة، وأن توضع بنى متابعة منتظمة بخصوصها.

١. **دعوة علماء اقتصاد نسويّات ونشطاء نسويّات إلى داخل البنى الإداريّة الّتي تتمتّع بسلطة صنع القرارات والإشراف على استثمارات أخرى.** قد يتحقّق ذلك من خلال ثلاثة سبل في البنية القائمة: ١) ضمان وصول الدّعوة لملء المناصب الشّاغرة في مجلس صندوق مساواة لممثّلات الحركات النّسويّة القادرة بدورها على الانضمام إلى لجان استثمارات المجلس الإداري؛ ٢) ضمّ متخصّصات فحوى من خارج المجلس الإداري (أي ناشطات نسويّات) ضمن لجان الاستثمارات؛ و٣) الاستمرار في تجنيد النّسويات للمجلس الاستشاري بخصوص الاستثمارات. على هذه الهيئات أن تُتابَع سنويًّا. استنادًا إلى دراسات «نقطة الحسم» حول الحصص المخصّصة في مجال القيادة، تقترح رابطة حقوق المرأة في التّنمية بشدّة هدفًا بوجود تمثيل للحركات النّسويّة بنسبة لا تقلّ عن ٣٠٪ مع دخول العام ٤.

٢. **الاستناد إلى الابتكار الاجتماعي في عمليّات صنع القرارات غير الهرميّة والتّشاركيّة للاستثمارات،** حتى في لجان الاستثمارات والمجلس الاستشاري. على الرّغم من تمتّع صندوق مساواة ببنية رسميّة قائمة، لا يجب تقييده بها على المدى البعيد. نحن ندرك أنّ ذلك قد يستغرق وقتًا. مرّة أخرى، بالاستناد إلى خطوط زمن الصّندوق المعروضة حتّى الآن، توصي رابطة حقوق المرأة في التّنمية بتطوير خطّة لمراجعة صنع القرارات الاستثماريّة في العام ١ وتطبيقها في العام ٣ كحدّ زمني أقصى.

٣. **تقديم دعم كافٍ ومتعمّق للناشطات النّسويّات حول الهيئات الإداريّة في سبيل إفادة قرارات الاستثمار.** ذلك ضروريّ لنجاح كلّ من ٩.أ. و٩.ب. ويعكس دورًا حيويًّا يمكن لصندوق مساواة لعبه في التّرجمة بين مجالين مختلفين في غالب الأحيان. لا يعني ذلك تعزيز القدرات الاستثماريّة للنّشطاء النّسويّات فحسب، بل كذلك بناء قدرات فهم أفضل لمهنيّي الاستثمارات لاستيعاب الحركات النّسويّة وتطبيق التّحليل الجندري تباعًا. قد يساهم تطوير نظريّة تغيير (توصية ٢.٢) والاستثمار في التّعليم الشّعبي (توصية ١٠) في النّهوض بهذه التّوصية.

٤. **التّحقيق المنتظم في وقع وسيرورة عمل استراتيجيّات صندوق مساواة الاستثماريّة ونشرها** كما مساهماتها في التّغيير الاجتماعي النّسوي. تتضمّن الأسئلة الّتي تحتاج إجابات بما يخصّ الشّفافيّة الأسئلة التّالية:

- من يتّخذ القرارات؟ ما هي عمليّة صنع القرارات؟
- كيف سيبقى هذا المشروع مسؤولًا أمام النّساء والفتيات والفئات المتنوّعة جندريًّا؟ كيف يتمّ دمج الاقتصاد النّسوي في عمليّة تشكيل النّموذج التّمويلي؟ أيّ إشراف مجتمعي يتوفّر في هذا المشروع؟
- من يتمتّع بالسّلطة القانونيّة على الأصول العديدة المرتبطة بهذا العمل؟
- كيف ستقيَّم العائدات والوقع الاجتماعي وكيف سيتمّ تعقّب آثاره؟

٥. **تنفيذ «تدقيق حسابات نسوي»** عبر مجموعة من النّاشطات النّسويّات المخلصات والّتي تتمتّع بإمكانيّة الاطّلاع على الوثائق الاستثماريّة والإفادة بالأمور الّتي يتمّ فعلها كما يجب والمجالات الّتي يمكن تحسينها. قد يتمّ هذا التّدقيق بشكل سنويّ وعليه ضمّ التّدريب من أجل بناء القدرة والتّرجمة الحاصلة بين مجموعة الحركة النّسويّة ولجان الاستثمارات. على الاستنتاجات أن تُشارك داخليًّا من أجل التّأثير على القرارات الاستثماريّة بما يخصّ بالمضيّ قدمًا وكذلك خارجيًّا عبر قنوات التّواصل مع الحركات النّسويّة.

توصية ١٠:

العمل من أجل تغيير مجال الاستثمارات ودعم أجندة الحركات النّسويّة الهادفة نحو التّأثير

بشكلٍ عام: يلعب صندوق مساواة دورًا أساسيًّا كمترجم بين مجال الاستثمارات والحركات النّسويّة. لأخذ هذه المسؤوليّة بجدّيّة على صندوق مساواة تخصيص الموارد والوقت في دعم التّعليم الشّعبي – إمّا مباشرةً أو عبر شركاء أساسيّين – وأجندة دعويّة ضمن مجال الاستثمارات.

١. **تنظيم أو دعم «بناء مهارات» للاستثمارات من منظور جندري وللاستثمارات ذات الوقع** في سبيل تمكين منظّمات حقوق المرأة والحركات النّسويّة من فهم نماذج الاستثمار قيد الدّراسة وللتّحقيق في إمكانيّات وتحديداتها. على منصّة كهذه أن تكون أمينة بما فيه الكفاية من أجل تحصيل الاهتمام وحصد معرفة علماء الاقتصاد النّسويّات وناشطات العدل الاقتصادي، وكذلك لاستخدام نفوذ خبرتهنّ في سبيل إعادة تصوّر الاستثمارات ذات الوقع الجندري.

٢. **تشبيك التّعليم والتّعلّم ضمن آليّة صندوق مساواة الاستثماريّة**، وذلك لتفادي تحميل الناشطات النّسويّات عبء ذلك. يتضمّن ذلك بناء القدرات الدّاخليّة المنتظم (انظر/ي توصية ٩) وكذلك التّواصل المستمرّ حول تعلّم صندوق مساواة بحدّ ذاته. مع ترسّخ صندوق مساواة بشكلٍ أعمق كمؤسّسة، سيُشارك تحليلاته حول الاستثمارات ذات التّوجّه النّسوي بشكلٍ منتظم كمساهمة لحقل الدّراسة هذا.

٣. **تطوير استراتيجيّة دعوة مكرّسة للتّأثير على مجال الاستثمارات ذات المنظور الجندري.** على نظريّة التّغيير الاستثماريّة أن ترشد هذه العمليّة وعلى صندوق مساواة وضعها في العام الثّاني من صندوق مساواة. على الاستراتيجيّة تحديد مساحات ملموسة وأهداف لأنشطة الدّعوة حيث سيتمكّن صندوق مساواة من العمل كقائد فكري والانخراط في النّقاشات الماليّة من وجهة نظر نسويّة.

٤. **تنظيم أو حصد شبكات إدارة الأموال النّسويّة.** إدراك الجهات المستثمرة للتّعليم النّسوي كمساهمة في المجال المتبدّل. قد يحوي ذلك بناء كادر من «سماسرة بورصة نسويّات» أو تنظيم مجتمعات تعلّم، بالأخصّ مع تعزيز صندوق مساواة لمقدرته الدّاخليّة الخاصّة وإدارته للأصول في استراتيجيّة صندوق التّمويلات الخاصّ به.

كنَّ طموحات، لكن كُنَّ واقعيّات. لن نغيّر النّظام الرّأسمالي بصندوق يحول ٣٠٠ مليون دولار. لن نستطيع ذلك، بكلّ بساطة. لكنّنا بحاجة إلى وضع حواجز أمان على الطّريق من أجل الحفاظ على سلامة أهدافنا. أحيانًا، عليك النّوم مع العدوّ لقتله.»

– شاردا غانغا، پروجيكتا، سورينام

---

٣. العمل الخيري

«لقد رأينا كيف أضعف تنافسنا حركاتنا عندما وضعنا أنفسنا الواحدة ضدّ الأخرى... نسينا أنّنا نسويّات ونكافح من أجل القضيّة ذاتها... علينا ألّا ننسى قيمنا الّتي نتّسم بها كنسويّات. علينا ألّا نفاوض بها. حتّى إن تعلّق الأمر بالمال، علينا ألّا ننسى ما ندافع عنه.»

– نداي ناتاكا غماكانغني، الشبكة الشّابّة الأفريقيّة الكويريّة، بوركينا فاسو

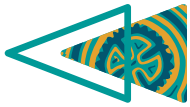

كلمات أساسيّة: قيم نسويّة، النّفوذ، تشارك السّلطة، الدّعوة للعمل الخيري

الآمال:

صندوق مساواة قادر على حشد المصادر الأساسيّة من جميع الصّناديق الخيريّة وتحويلها نحو تقديم المنح النّسويّة؛ التّأثير على القطاع الخيري؛ مشاركة السّلطة ودعم الدّعوة الخيريّة الّتي تقوم بها الحركات، بالأخصّ صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة.

المخاوف:

أن يتنافس صندوق مساواة على التّمويل ويسلب السّلطة من صناديق نسويّة وتديرها النّساء المنتخبات بينما تساوم على القيم النّسويّة والسّياسات النّسويّة في سبيل رصد تمويل خيري أكبر.

يستند نموذج صندوق مساواة إلى فكرة حشد وتجميع مصادر التّمويل المختلفة – المعونة الإنمائيّة الرّسميّة الحكوميّة، والتّبرّعات الخيريّة، والعائدات من الاستثمارات – من أجل توفير الحركات النّسويّة بالموارد بطريقة مستدامة وعلى مدى أجيال للمستقبل.

لأنّ التّخطيط هو لوضع حصّة الأسد المؤمّنة من الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة ضمن استثمارات، تصوّر صندوق مساواة أنّ التّبرّعات الخيريّة – من كلّ من المؤسّسات الخاصّة والأفراد – ستلعب دوراً مهماً في توفير الموارد لتقديم منحه في السّنوات الخمس حتّى العشر الأولى من عمله. لتلك الغاية، يتوقّع صندوق مساواة جمع ما لا يقلّ عن ٨٠ مليون دولار من التّبرّعات الخيريّة في السّنوات الخمس الأولى، بوجود مبلغ بقدر ٢٥ مليون تقريبًا مضمونًا حتّى هذه اللّحظة.

خلال فترة المشاورات، لم تكن الدّرجة الّتي ستطبّق بها التّنظيمات والشّروط – بما في ذلك عمليّات إفادة تقريريّة صارمة وتحديدات بتمويل الدّول المشمولة في برنامج المعونة الإنمائيّة الرّسميّة فقط – الّتي ستحدّدها الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة على جميع الأموال، حتّى تلك الّتي جمعتها ذراع صندوق مساواة للأعمال الخيريّة[١٠] مؤكّدة بعد. أثارت النّاشطات مخاوفهنّ حول توسيع هذه الشّروط لتشمل كلّ نواحي التّمويل وأشارت إلى وجوب حصد صندوق مساواة لمصادر المال المختلفة بشكلٍ استراتيجيّ ومتعمّد من أجل الاستجابة لأنواع الواقع النّسوي المختلفة، بما في ذلك الناشطات الموجودات على مستوى القاعدة الشّعبيّة وما بعد الدّول المشمولة في المعونة الإنمائيّة الرّسميّة.

طرحت الناشطات أسئلة حول كيف سيتمّ توزيع الأموال المجموعة بين أذرع صندوق مساواة لتقديم المنح وللاستثمارات – بينما أشرنَ إلى الحاجة إلى توسيع حقيبة تقديم المنح في ذات الوقت. بالتّزامن مع كتابة هذا التّقرير، وصلنا توضيح من صندوق مساواة حول مخطّطاته بتحويل مبلغ الـ٨٠ مليون دولار برمّته لتقديم المنح، الأمر الّذي نقدّره ونثني عليه.

وقد شدّد النّشطاء كثيرًا على الحاجة إلى حفاظ ذراع صندوق مساواة الخيريّة على الهويّة النّسويّة لصندوق مساواة، حتّى لو عنى ذلك التّنازل عن أهدافه الموضوعة لجمع الأموال للضّرر الّذي ستتسبّب به الشّروط المرفقة و/أو «التّكميمات» للتّنظيم النّسوي التّقاطعي. وقد أثرن كذلك أسئلة حول السّلطة الّتي ستتمتّع بها الجهات المموّلة المتبرّعة على قرارات المنحة.

وأخيرًا وليس آخرًا، دعمت الناشطات طموح صندوق مساواة الجريء للتّأثير على القطاع الخيري وحشد المزيد من التّمويل النّسوي من خلال الدّعوة الخيريّة يدًا بيد الصّناديق النّسويّة وصناديق المرأة والحركات النّسويّة. وقد حذّر النّشطاء كذلك من توتّرات مستقبلية محتملة وشدّدنَ على ضرورة انتباه صندوق مساواة لسلطته الخاصّة ومسؤوليّته في الحفاظ على توازن النّظام البيئي النّسوي، وذلك بما يتعلّق بالشّروط الجغرافيّة والثّيميّة المفروضة على صناديق المرأة والنّسويّة القائمة.

توصية ١١:

الحفاظ على هويّة صندوق مساواة النّسويّة

على صندوق مساواة منح سياساته النّسويّة أولويّة لدى التّعامل مع التّمويل وجمعه من القطاع الخيري. ذلك يعني، ضمن عدّة أمور أخرى، الاستعداد لرفض الأموال المشروطة بتقييدات تتعارض والمبادئ والقيم وطرق التّنظيم النّسويّة. لتلك الغاية، على صندوق مساواة أن:

١. **يكون واضحًا ومتعمّدًا فيما يخصّ قيم صندوق مساواة النّسويّة والتزامه نحو التّقاطعيّة.** لفت انتباه جميع الجهات المانحة بشكل واضح إلى دعم صندوق مساواة للتّنظيم النّسوي والّذي تقوده مجموعات و/أو يتمحور حول ثيمات قد تعتبر **«جدليّة»** أو **«حسّاسة سياسيًّا»** في بعض أطراف العمل الخيري التّقليديّ. تتضمّن هذه، على سبيل التّسمية لا الحصر، التّنظيم من أجل حقوق عاملات الجنس، أو النّشاط الجماعي لمكافحة الحروب والعنف السّياسي والأنظمة التّعسّفيّة، أو مقاومة سلطات الشّركات الكبرى والظّلم الاقتصادي.

٢. **يضع معايير واضحة وشفّافة لترشد عمليّة المصادقة على الجهات الخيريّة الشّريكة لصندوق مساواة، كما سياساتها التّمويليّة وممارسة المثابرة المناسبة.** على هذه المعايير أن:

- تعرّف خطوط صندوق مساواة الحمراء، أو الشّروط المقرونة بالتّمويل والّتي لا يمكن لصندوق مساواة قبولها تحت أيّ ظرف من الظّروف. مثلًا: تمويل يستثني النّسويّات الّتي تنظّمن نشاطهنّ حول سهولة الحصول على عمليّة إجهاض، أو التّمويل المربوط بسياسات تجرّم عمّال الجنس و/أو زبائنهم وزبائنهنّ.
- توضح متى وكيف تتمّ الإجراءات لقبول صندوق مساواة التّمويل الّذي يقع في «المنطقة الضّبابيّة» – أي لا يتجاوز أيّ من «خطوطه الحمراء» ولكنّه قد يثير القلق لدى النّسويّات والجهات المانحة المحتملة لصندوق مساواة. نحن ندرك أنّ الأموال الخيريّة ليست «نظيفة» ١٠٠٪ ولا تستطيع ملء جميع المتطلّبات الموضوعة على قوائم المراجعة النّسويّة.
- تُطوَّر بالتّشاور مع الحركات النّسويّة واللّجنة الاستشاريّة الخيريّة، بمصادقة المجلس، وأن تكون متاحة لعموم الجمهور.

٣. **المسؤولية والشفافية التامة أمام الحركات النّسويّة** بما يخصّ مصادر وحجم التّبرّعات الخيريّة المجموعة، والشّروط المرفقة بالتّمويل ووجهتها (أي التّبرّعات) داخل صندوق مساواة.

١٠ يكون شفّافًا بالكامل ومسؤولًا أمام الحركات النّسويّة بما يخصّ مصادر وحجم التّبرّعات الخيريّة المجموعة، والشّروط المرفقة بالتّمويل ووجهتها (أي التّبرّعات) داخل صندوق مساواة.

awid

توصية ١٢:

رفع مالي استراتيجي للمصادر المحشودة من الجهات الخيريّة لزيادة وتوسيع حقيبة صندوق مساواة لتقديم المنح

يختلف التّمويل الخيري وغالبًا ما يفتقر إلى التّقييدات المرتبطة بالمعونة الإنمائيّة الرّسميّة الحكوميّة. بالتّالي، من الضّروري أن يكتشف صندوق مساواة الموارد القادمة من الجهات الخيريّة وأن يكون متعمّدًا واستراتيجيًّا حول كيفيّة استخدام هذه التّبرّعات الخيريّة من أجل توسيع وطرح وتنمية حقيبة تقديم منحه مع مرور السّنين. بالتّالي، على صندوق مساواة أن:

١. **يكبّر المصادر المحدودة المخصّصة حاليًّا لتقديم المنح عبر التّبرّعات المحشودة من الجهات الخيريّة.** نحثّ صندوق مساواة على تخصيص تمويله الخيريّة للمنح النّسويّة وإنفاق ما لا يقلّ عن ١٠ مليون دولار على تقديم المنح مع حلول العام ٢٠٢١. (انظر/ي توصيات مرتبطة بهذه، ١ و٦).

٢. **يكون استراتيجيًّا في استخدامه للموارد المختلفة للأموال – المعونة الإنمائيّة الرّسميّة، التّبرّعات الخيريّة، وأخيرًا العائدات من الاستثمارات – لتنمية تقديم المنح لصندوق مساواة وكذلك الحقيبة الاستثماريّة.** على سبيل المثال، قد يكون من المنطقي لصندوق مساواة أن يبدأ باستخدام حصّة أكبر من تمويل الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة لتقديم المنح وتحويل تبرّعات خيريّة نحو الاستثمارات، لكون جمع الأموال من الجهات الخيريّة سيستمرّ طوال فترة حياة صندوق مساواة.

٣. **جمع الأموال بشكل استراتيجي للوصول للتّنظيم النّسوي في جغرافيّات وسياقات لا يستطيع/أو يقصّر تمويل المعونة الإنمائيّة الرّسميّة في الوصول إليها.** ذلك يشمل، ضمن أمور أخرى، الدّعم للنّسويّات خارج برنامج الدّول المستفيدة من الدّعم الرّسمي للتّنمية، والنّسويّات في دول متوسّطة الدّخل، في الشّتات، وفي الأراضي المستعمرة، وكذلك في سياقات معسكرة جدًّا أو سياقات أمنيّة جدًّا. (انظر/ي توصية ٣ المرتبطة بهذه القضايا.)

توصية ١٣:

احتضان المكانة اللّائقة لصندوق مساواة في النّظام البيئي التّمويلي النّسوي: تشارك السّلطة ودعم صناديق مرأة ونسويّة أخرى

كلاعب جديد يتمتّع بموارد معتبرة، يلعب صندوق مساواة دورًا أساسيًّا في الحفاظ على توازن النّظام البيئي التّمويلي النّسوي. وبينما تترسّخ جذوره في التّمويل النّسوي، من المهمّ أن يدرك صندوق مساواة ويحترم ديناميكيّات السّلطة المتغيّرة ضمن هذه المصادر الأساسيّة. لفعل ذلك، على صندوق مساواة أن:

١. **يحترم ويشترك بالعمل ويدعم بشكل فعلي مجتمع النّساء المتنوّع والصّناديق النّسويّة المتنوّعة ودولتها، وإقليمها، وشروطها الثّيميّة تباعًا.** من الضّروري ألّا يتنافس صندوق مساواة على مصادر أو مساحة سياسيّة مع حركات نسويّة أو صناديق مرأة ونسويّة، بل أن يتعمّد مشاركة سلطته وموارده وتأثيره وأن يكون على استعداد للارتقاء والابتعاد عنها. على الطّرق المحدّدة للتّعامل مع الأقاليم المختلفة و/أو الدّوائر المنتخبة تطوير الحركة النّسويّة ومصادقتها، وكذلك صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة.

٢. **يقوم بمراجعات ضبط منتظمة لسلطته الخاصّة وقوّته الخاصّة.** على صندوق مساواة أن يحذر من ممارسة مساحات تأثيره. على سبيل المثال، أشارت المشاركات في مشاورات سريلانكا إلى وجوب ابتعاد صندوق مساواة عن مصادر الحشد الآتية من جهات خيريّة آسيويّة، لأنّ ذلك سيضع صندوق مساواة في منافسة مباشرة مع صناديق المرأة في تلك المنطقة.

٣. **يؤازر صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة كحليف لها في سراديب السّلطة.** أن يفتح الأبواب والمساحات بشكل متعمّد؛ أن يسعى بشكل فعّال ويسأل عن أيّ من المجموعات النّسويّة يجب تكون جزءًا من الحوارات الاستراتيجيّة؛ أن يدعم جهود حشد الموارد للمجموعات النّسويّة وصناديق المرأة والصّناديق النّسويّة؛ وأن يشارك ويتبادل خبرته، بما في ذلك كجزء من التزام صندوق مساواة للمساءلة النّسويّة.

توصية ١٤:

الانخراط في الدّعوة الخيريّة لتغيير القطاع وحشد المزيد من التّمويل النّسوي

يعتبر صندوق مساواة في موقع فريد من نوعه حيث أنه قادر على التّأثير على العمل الخيري بطريقتين على الأقلّ: أوّلًا، عبر إظهار كيفيّة عمل نموذج عمله بالممارسة الفعليّة، وثانيًا، عبر كونه لاعبًا استراتيجيًّا وقويًّا وذي صوت عالٍ في النّداد لرصد موارد نسويّة للنّشاط الجمعي. بالتّالي، على صندوق مساواة أن:

١. **يستخدم الشّراكة مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة للدّعوة من أجل توفير الموارد للحركات النّسويّة** لكي يكون عمدة أساسيّة في السّياسات الأجنبيّة النّسويّة في دول أخرى

٢. **يدعو الجهات المموّلة الخيريّة لإتاحة نسب أعلى من أصولها ومنحها لتقديم المنح للحركات النّسويّة، وبالأخصّ للمجموعات النّسويّة التّقاطعيّة.** أن يكون واضحًا حول وجود إمكانيّة لتحويل هذا الدّعم ليس فقط من خلال صندوق مساواة، بل بشكل مباشر للمجموعات النّسويّة وكذلك صناديق المرأة والصّناديق النّسويّة.

٣. **يبيّن الوقع المباشر الّذي يتمتّع به التّمويل متعدّدة السّنوات غير المقيّد على أرض الواقع وتحدّي الأسطورة الّتي تنصّ على أنّ النّسويّات غير قادرات على إدارة كمّيّات كبيرة من الأموال.** توثيق ومشاركة النّجاحات والتّحدّيات والممارسات الأفضل في الدّعوة الخيريّة والّتي ترافق وتناسب الحركات النّسويّة وصناديق المرأة والصّناديق النّسويّة.

٤. **يستعرض كيف يبدو التّمويل النّسوي بشكل عملي أمام القطاع الخيري عبر الحديث الواضح والصّريح** عن قيم صندوق مساواة النّسويّة، ومسارات تقديم منحه، والمساءلة النّسويّة، والممارسات النّسويّة في إطار المتابعة والتّقييم والتّعلّم. أن يشارك التّجارب من المشاورات العميقة وأن يروّج لها، كهذه، أن يرشد مراحل تصميم وبناء أيّ جهة فاعل ملتزمة نحو التّمويل النّسوي. أن يتخيّل تكلفة دعم التّغيير النّسوي عبر مشاركة تكاليف صندوق مساواة الدّاخليّة الخاصّة وسياساته وإجراءاته.

٤. الإدارة والمساءلة

«كمنظّمات نسويّات شابّات، نحن في خضمّ حوارات مستمرّة حول الشّكل الّذي ستتّخذه المساءلة النّسويّة بالنّسبة للصّندوق/المنظّمة/المجموعة برمّتها. لكي نشجّع عمليّة مدفوعة بالحركة والزّمالة التّشاركيّة حيث نضع أحدنا الأخرى أمام المساءلة، على أعضاء المجلس المثول للمساءلة أمام الهيئة الاستشاريّة والطّاقم وبالعكس. ليس ذلك فحسب، بل كذلك على الشّريكات المستفيدات أن تكنّ مسؤولات أمام أنفسهنّ. وبالتّالي ستخلقن ممارسات مسؤوليّة متبادلة وأفقيّة تقود في نهاية المطاف إلى المساءلة أمام الحركة النّسويّة برمّتها»

– سعدات بيغازيفا، ناشطة نسويّة من قيرغيزستان والمسؤولة عن برنامج صندوق فريدا للنّسويّات الشّابّات

كلمات أساسيّة: المساءلة الشّموليّة، الاشتراك، الشّفافيّة، قيادة الحركات

الآمال:

تقود إدارة صندوق مساواة نسويّات من حركات نسويّة متقاطعة. عمليّات المساءلة هي شموليّة ومستمرّة، وتحضن الجوانب الثلاثة من صندوق مساواة (تقديم المنح، العمل الخيري، والاستثمارات)، مدعومة بتواصل شفّاف واستباقي ويتمحور حول الحركة.

المخاوف:

تدعى الهيئات الإداريّة الّتي يحتلّها التّكنوقراطيّون «خبراء» بدون أيّ روابط أو ثقة تعطيها إيّاها الحركات. تُوجّه عمليّات المساءلة نحو الجهات المانحة ولا تشمل العمل الخيري أو الاستثمارات بما فيه الكفاية.

جدليًّا، تشكّل المساءلة والإدارة مجالات يحتاج صندوق مساواة النّهوض بها أوّلًا وبأقرب وقت ممكن. من جهة واحدة، ينتج ذلك عن الالتزامات العقديّة بين صندوق مساواة والهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة. من جهة أخرى، تشكّل مرحلة التّصميم والبناء مبدئيًّا الوقت الصّحيح لتأسيس البنية الإداريّة لصندوق مساواة، وتطوير سياسات أساسيّة، وتأسيس أساليب عمل لصندوق مساواة – وفي ذات الوقت للعمل مع الحركات النّسويّة والمثول أمامها للمساءلة منذ البداية ومع كلّ خطوة بعدها.

من المهمّ الإدراك أنّ بعض القرارات، وخاصّةً تلك المتعلّقة بإدارة صندوق مساواة، قد اتّخذت مسبقًا. مثلًا، لدى قيامنا بالمشاورات، أطلق نداء[11] مفتوح لتوسيع المجلس الإدارة لصندوق مساواة وكانت المجالس الاستشاريّة بخصوص التبرّعات الخيريّة والاستثمارات (الهيئات الموكّلة بقديم الإرشادات والخبرة للمجلس ولصندوق مساواة) قد وضعت بشكل جزئيّ. وقد أعاد صندوق مساواة الإعلان عن التزامه بتشارك سلطته وأكّد للحركات أنّ البنية الإداريّة الجديدة كانت تجريبيّة إلى حدّ بعيد وقد تتغيّر في فترة ولايتها الثّانية، أي بعد ما يقارب خمسة أعوام.[12]

الهيئات الإداريّة الأساسيّة لصندوق مساواة

المجلس الإداري: سيتشكّل صندوق مساواة من عضويّة ذات ١٨ شخص، وسيشمل في البداية ٥ أعضاء من مجلس صندوق ماتش لضمان الاستمراريّة. تقود الصّندوق رئيستين بالتّشارك؛ إحداهما قائدة نسويّة كنديّة والأخرى قائدة نسويّة من الجنوب العالمي. العضويّة ستشمل النّسويّات من الجنوب العالمي وهيئات مستثمرة ذات منظور جندري وجهات خيريّة. يحمل مجلس صندوق مساواة مسؤوليّة رعاية صندوق مساواة. سيضمن المجلس عمل صندوق مساواة في مجالات حقوق وقيادة النّساء، والاستثمارات وحشد الأموال من خلال منظور نسوي عميق.

بإضافة لخطوط أعمال تجاريّة وشراكات جديدة، يتوسّع عمل مجلس صندوق مساواة وحاليًّا، ما يلي يشكّل البنية اللّجانيّة الحاليّة:

- **التّدقيق في الحسابات والموارد الماليّة:** تتابع الإدارة الماليّة والتّقارير الماليّة، والانصياع المالي، والتّدقيق المالي، والضّوابط الدّاخليّة، والمخاطر الماليّة.
- **لجنة الإدارة والتّشغيلات:** تتابع وتقدّم التّوصيات حول إدارة المجلس، والسّياسات التّشغيليّة، ومراقبة الأداء التشّغيلي ككله، وضبط المخاطر.
- **لجنة الاستثمارات:** تتابع استثمارات صندوق مساواة وأداء الجهات المهنيّة الاستثماريّة، تراجع انصياعها لبيان سياسة صندوق مساواة الاستثماريّ وسياسات المخاطر. يجلس أعضاء هذه اللّجنة كذلك في لجنة استثماريّة مشتركة مع أعضاء من مؤسّسة تورنتو، والّتي بنيت بهدف التّركيز بشكل حصري على استثمار مساهمة الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة.
- **اللّجنة الموجّهة:** تتألّف من قيادة تنفيذيّة من صندوق مساواة، ومن تآزر الخدمات الجامعيّة العالميّة في كندا ومؤسّسة تورنتو بهدف إدارة وتوجيه تطبيق الحقوق والواجبات والحسابات والمسؤوليّات المحدّدة في اتّفاقيّة المساهمة مع الهيئة الكنديّة للشّؤون الخارجيّة.

المجالس الاستشاريّة: بالإضافة إلى الإدارة الرّسميّة لمجلس صندوق مساواة واللّجان المنتسبة للمجلس، توفّر المجالس الاستشاريّة التّوجيه والخبرة لصندوق مساواة وشريكاتنا. لا تتمتّع هذه المجالس الاستشاريّة بسلطة صنع القرارات أو المصادقة، بل تسعى لضمان تمكّن صندوق مساواة من الاستفادة من أفكار وبصائر ومشورة وخبرات طليعيّة من حول العالم لضمان استمرار صندوق مساواة بالعمل بطرق جديدة ومبتكرة.

ينشط حاليًّا مجلسين استشاريّين (نيسان ٢٠٢٠). **المجلس الاستشاري للاستثمارات** عبارة عن تجمّع من خبراء في المجال عبر جميع فئات الأصول والّذي سيوجّه تشكيل والتّنفيذ المستمرّ لاستراتيجيّات الاستثمار من منظور جندري. أمّا **المجلس الاستشاري للعمل الخيري** فيتألّف من قيادة كنديّة وعالميّة في العمل الخيري النّسوي والّتي ستدعم تخطيط وتنفيذ استراتيجيّة صندوق مساواة المتعلّق بالجهات الخيريّة.

١١ أطلقت «شراكة كويا للقيادة» البحث عن مجلس إداري لصندوق مساواة في كانون الأوّل ٢٠١٩.
١٢ وثيقة المعلومات الأساسيّة لمشاورات صندوق مساواة، https://equalityfund.ca/files/share/Equality-Fund-Webinar-Background-Document.pdf.

في ذات الوقت، بقيت عدّة من مجالات الإدارة – والمسائلة بشكل خاصّ – مفتوحة وأثارت النّقاش ضمن النّشطاء النّسويّات، فنجمت عنها توصيات ملموسة وقابلة للعمل بموجبها صندوق مساواة.

ربّما كمن النّداء الأقوى لصندوق مساواة حول ضرورة وجود **مساءلة شموليّة**. لهذه الغاية، طرحت الناشطات في جميع الاجتماعات أسئلة سياسيّة وعمليّة ملحّة حول كيفيّة مساءلة الأذرع المختلفة لصندوق مساواة – تقديم المنح، الجهات الخيريّة، والاستثمارات – بالنّسبة لتشغيلاتها كلًّا تباعًا وبالنّسبة لتأثير صندوق مساواة الكلّيّ. بكلمات أخرى، تتمحور **المساءلة الشّموليّة** حول المساهمة المتميّزة والجمعيّة لأذرع تقديم المنح والعمل الخيري والاستثمارات في صندوق مساواة أمام تحقيق أهداف صندوق مساواة ودور الحركات في مساءلة صندوق مساواة **برمّته** فيما يخصّ تأثيره الكلّيّ وجميعّ تشغيلاته.

وطرحت الناشطات كذلك عدّة قضايا أساسيّة بشأن المجلس، بما في ذلك أهمّيّة ضمان القيادة النّسويّة التّقاطعيّة عبر جميع البنى الإداريّة. وحثّت صندوق مساواة على ممارسة المساءلة أمام الحركات النّسويّة أوّلًا، فيما يخصّ جميع نواحي صندوق مساواة، وليس علاقات تقديم المنح فحسب.

بطبيعة الحال، تعتبر الإدارة والمساءلة النّسويّة أمرًا صعبًا. فتتطلّب نبذ طباع وعادات معيّنة والشّجاعة. دومًا ما يكون فعل تغيير السّلطات «عملًا غير منتهٍ». هنالك حاجة إلى التّحسينات المستمرّة ووضع علامات فارقة خلال الطّريق. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض الأفكار الّتي تبدو جيّدة نظريًّا ومبدئيًّا صعبة التّطبيق للغاية. مع ذلك، شدّدت النّاشطات على أنّه في حال رغب صندوق مساواة بأنّ يكون مؤسّسة نسويّة يعتمد عليها وجاهزة للمساءلة، فعليه أن يكون ديناميكيًّا وأن يستمرّ بالتّطوّر والنّموّ. عليه التّعامل مع حركات بشكل دائم للتّشاور والحفاظ على اطّلاعه على التّنظيم النّسوي العمليّ. كان هناك إدراكًا شاملاً بأن ذلك يتطلب الموارد وأنّ تلك النّفقات لن تكون مسوّغة فحسب – بل كذلك ضروريّة.

توصية ١٥:

تطوير واحتضان المساءلة الشّموليّة عبر جميع مجالات صندوق مساواة

على صندوق مساواة أن يكون واضحًا ومسؤولًا وأن يحوي تصوّرًا متكاملًا حول كيفيّة دعم كلّ من أذرعه (تقديم المنح والجهات الخيريّة والاستثمارات) للقيم النّسويّة وكيفيّة دعمها لتحقيق أهداف صندوق مساواة. سيخدم تطوير واحتضان الممارسات المعاييريّة وعمليّات **المساءلة الشّموليّة** تشغيلات صندوق مساواة الدّاخليّة وإدارته الدّاخليّة وسيشكّل أساسًا ضروريًّا للمساءلة أمام الحركات النّسويّة في عدّة مستويات وعبر صندوق مساواة ككلّ.

١. **تطوير ومشاركة نظريّة تغيير نسويّة كلّيّة.** هذه هي الخطوة الأولى لكي يكون مسؤولًا وشفّافًا: التّعبير الواضح عن كيفيّة مساهمة تقديم منح صندوق مساواة وانخراطه الخيريّ وصناديق استماراته الثّلاثة (الحصص العامّة، والدّين الخاصّ، وصندوق التّمويلات) في تحقيق هدف صندوق مساواة المتمثّل في تقديم الموارد بشكل دائم وجريء لمنظّمات حقوق المرأة والحركات النّسويّة. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع خطّة تشغيليّة واضحة لتوجيه العمل في ذراع لصندوق مساواة تباعًا وتتبّع أهدافه نحو تحقيق صندوق مساواة لوقعه الشّامل. على نظريّة تغيير شموليّة من هذا النّوع الارتباط بنظريّة تغيير موصى بها للذّراع الاستثماريّة وإظهار علاقات تبادليّة بين أذرع صندوق مساواة لتقديم المنح والجهات الخيريّة.

٢. **احتضان إطار عمل شمولي في سبيل تعقّب وتوثيق ومشاركة الوقع عبر جميع نواحي صندوق مساواة من تقديمه للمنح والانخراط في العمل الخيري وصناديق استمثاراته.** ليتمكّن صندوق مساواة من التّوجّه لهذه العمليّة بشكل شموليّ، يجب: احتضان المساءلة **للوقع الجمعي** لجميع تشغيلات صندوق مساواة على نظريّة التّغيير؛ وجود مساءلة متبادلة بين الأذرع المختلفة لصندوق مساواة؛ ومساءلة صندوق لأذرع مساواة في تقديم المنح والجهات الخيريّة والاستثمارات كلًّا على حدة. من الضّروري جدًّا أن يمارس صندوق مساواة مساءلة شموليّة كهذه أمام الحركات النّسويّة والعمل معها في كلّ مرحلة من مراحل العمليّة وعبر صندوق مساواة برمّته.

٣. **تطوير عمليّة الحسابات والمساءلة المتبادلة أمام البنية الإداريّة لصندوق مساواة برمّته:** مجلس الإدارة، المجالس الاستشاريّة، مؤسّسة تورنتو، اتّحاد تآزر الجامعات العالميّ في كندا، وصندوق مساواة.

توصية ١٦:

وضع المساءلة أمام الحركات النّسويّة أوّلًا

أسّست المشاورات علاقات أوّليّة وواعدة مع الحركات النّسويّة. سيشكّل ردّ جمهور صندوق مساواة على هذا التّقرير خطوة هامّة إضافيّة. للمضيّ قدمًا، سيكون احتضان صندوق مساواة لتوجّه يتبع **المساءلة الشّموليّة** والعمل مع الحركات فيما بعد علاقات تقديم المنح وحسب أمرًا ضروريًّا. لذلك، على صندوق مساواة أن:

١. **يرسم إجراءات واضحة للمساءلة الشموليّة، حيث توصي رابطة حقوق المرأة في التّنمية باحتضان إطار زمني مفصّل للسّنوات الخمس بما في ذلك تطبيق التّوصيات المعروضة هنا.** تجب مشاركة هذه الإجراءات مع شركاء استشاريّين ونشرها علنًا.

٢. **ينظّم ويحدّد ميزانيّة تعرض لمراجعة خارجيّة تقوم بها الحركات النّسويّة لصندوق مساواة.** قد يكون هذا استقصاءًا يعرض على شركاء الحركة أو تدقيق حسابات أكثر عمقًا ومنهجيّة، أو قد يحدث ذلك بشكل آخر. يجب استخدام هذه المراجعة لتوجيه برمجة صندوق مساواة، وتناول جميع مجالات عمله وأن يكون ذلك أمرًا منتظمًا. تقترح رابطة حقوق المرأة في التّنمية أن يتمّ ذلك بتواتر لا يقلّ عن مرّة في العامين وأنّ ترتبط مراجعة النشطاء بالتّوصيات من أجل تدقيق نسوي في الاستثمارات وأن يضمن مساهمة الشّركاء المستفيدات حول تقديم المنح.

٣. **ترسيخ قنوات تواصل سهلة ومتاحة مع الحركات النّسويّة لممارسة المساءلة النّسويّة بشكل مستمرّ.** استخدام القنوات المختلفة (المواقع الإلكترونيّة، شبكات التّواصل الاجتماعي، وكذلك الاجتماعات وجهًا لوجه وأونلاين) في سبيل مشاركة هدف ورؤية واستراتيجيّات صندوق مساواة بشكل واضح. تحديد نوع المعلومات الّذي سيشارك وبأيّ شكل. مثلًا: منح الأولويّة لاتّصالات في الوقت الحقيقي عبر إعلام التّواصل الاجتماعي بدل العمل نحو منتوج جاهز و»مثالي». خلق قناة مكرّسة لاستلام الشّكاوى والرّدّ عليها وعلى المخاوف الوافدة من المستفيدات من منح صندوق مساواة وشركاء الحركة. النّظر في إجراء اجتماعات بلديّة: منتديات (إلكترونيّة) مفتوحة ومتعدّدة اللّغات تتيح للمجموعات النّسويّة الحوار مع قيادة صندوق مساواة مرّة واحدة في السّنة على الأقلّ. توفير مكان مكرّس لمعظم الاستنتاجات الجوهريّة، كالمرجعات النّسويّة والتّدقيق في حسابات الاستثمارات.

٤. **مشاركة تحديثات منتظمة (بما في ذلك حول تقدّم مرحلة التّصميم والبناء) ومشاركة أيّ قرارات كبيرة أو تغييرات أساسيّة قد تطرأ عليها.** تتوجّب مشاركة التّغييرات الّتي تطرأ على توجّه صندوق مساواة – بما في ذلك تلك المتعلّقة بالنّهوض بهذه التّوصيات أو تطبيقها – عبر القنوات المعدّة لذلك.

٥. **مشاركة مفتوحة لعمل وتركيبة الهيئات الإداريّة في صندوق مساواة** (المجلس، والمجالس الاستشاريّة، وكذلك توظيفات صندوق مساواة لطاقمه) وكذلك دور كلّ من الأعضاء في تجمّع صندوق مساواة. استكشاف إمكانيّة البثّ الحيّ لأجزاء مفتوحة من اجتماعات المجلس و/أو مشاركة الملاحظات المأخوذة خلال هذه الاجتماعات على الموقع الإلكتروني.

٦. **التّشاور الاستباقي مع الحركة واستلام التّغذية الاستعاديّة وجمع المعلومات** حول وضع النّشاط النّسوي. استخدام المساحات الدّوليّة والإقليميّة كلجنة الأمم المتّحدة بخصوص مكانة المرأة، ومجلس حقوق الإنسان، والمنتدى النّسوي الإقليمي والعالمي، وغيرها الكثير، وإجراء محاولة التّوسّع والتّواصل الإلكتروني. قد يتمكّن صندوق مساواة كذلك من جمع المستفيدات وجهات تقديم المنح ضمن منتديات سنويّة لممارسة المساءلة المتبادلة والتّعلّم المتبادل.

توصية ١٧:

ضمان وجود قيادة نسويّة تقاطعيّة في جميع البنى الإداريّة لصندوق مساواة

على صندوق مساواة أن يتعمّد نقل مركز صنع القرارات لناشطات نسويّات تعملن مباشرةً في خلق التّغيير على أرض الواقع. لتلك الغاية، على صندوق مساواة مشاركة سلطته وضمّ النّاشطات النّسويّات إلى مجلس إدارته ولجانه الاستشاريّة ومساحات صنع قرارات أخرى قائمة و/أو قد تقوم في المستقبل. يُحثّ صندوق مساواة على:

١. **ملء المناصب الشّاغرة المتبقّية في المجلس الإداري بناشطات من الحركات النّسويّة،** بمنح اهتمام خاصّ لمنظّمي ومنظّمات المجموعات الّتي تعيش أشكالًا متقاطعة من التّمييز، وكذلك للجيل الجديد من النّسويّات. يجب أن تقود المجلس الإداري لصندوق مساواة نسويات من الجنوب العالمي، وأن يشمل تنوّعًا من الأعمار والأجيال وأن يعكس وسع وعمق الأجندة السّياسيّة النّسويّة الّتي التزم صندوق مساواة بدعمها. بعد خمسة أعوام من الآن، يجب تبديل عضوات المجلس الإداري بعد انتهاء فترة ولايتهن، وانتخاب عضوات من الشريكات الحركيات والمستفيدات من الصندوق.

«هل سينظر صندوق مساواة في انتخاب أعضاء للمجلس الإداري والمجالس الاستشاريّة بعد عدّة سنوات من الآن، ليفتحها أمام دوائر انتخابيّة أوسع؟ كيف سيضمن الصّندوق ألّا يكون عمل المجلس نمطيًّا بشكل يشبه نمط عمل المجالس المنتشرة في كلّ مكان؟ كيف سيضمن أن يكون تمثيليًّا وديناميكيًّا واستجابيًّا للهيئة التّشاركيّة؟» – أنيشا شوغ، صندوق المرأة في آسيا، الهند

٢. **إدخال الناشطات النّسويّات في مجلسي صندوق مساواة الاستشاريّين حول الاستثمارات والجهات الخيريّة.** تحديدًا في مسألة الاستثمارات، على صندوق مساواة ألّا يتألّف المجلس الاستشاري من عالمات اقتصاد نسويّات وخبراء في الاستثمار ذي الوقع الجندري فحسب، بل كذلك من الناشطات النّسويّات التقّاطعيّات الّتي تعايشن بشكل مباشر وقع وتأثير الاستثمارات الخاصّة على المجتمعات. يلعب كلّ من المجلسين دورًا واضحًا ويتمتّع بالسّلطة لاستخدام نفوذ استراتيجيّات صندوق مساواة وممارساته ليتمكّن من مساءلة صندوق مساواة.

٣. **النظر في خلق جمعية تشاركية في فترة الولاية المتوسطة** تعمل كهيئة إداريّة أساسيّة لصندوق مساواة. قد تنتخب جمعيّة كهذه مجلس صندوق مساواة والمغادرة للاشتراك في تطوير استراتيجيّات صندوق مساواة الأساسيّة، والتّمتّع بسلطة العمل كآليّة مساءلة أساسيّة لصندوق مساواة، وكذلك تعمل كرابط مع الحركات النّسويّة.

٤. **يوشك طاقم صندوق مساواة على النّموّ بشكل جوهريّ، بالتّالي، تجنيد نسويّات تحظين بدرجة عالية من الثّقة ضمن الحركات** وتتمتّعن بمعرفة وتجربة مباشرة في مجال العمل النّسوي التّقاطعي. من الضّروري تجنيد نساء من خارج كندا لهنّ علاقات وروابط مع الحركات في الجنوب العالمي.

٥. **تحديد ومشاركة دور طاقم صندوق مساواة بشكل واضح مقابل المجلس الإداري والمجالس الاستشاريّة، وكذلك فترات الولاية،** وإجراءات تسليم المناصب، وسياسات تضارب المصالح وحل الخلافات. على هذه أن تُشارك بمفاهيم واضحة مع هيئات المساءلة النّسويّة والشّركاء الاستشاريّات.

٦. **تطوير «ميثاق قيم ومبادئ نسويّة»** وإجراء تجديدات دوريّة فيما يخصّ المجلس الإداري، والمجالس الاستشاريّة، وطاقم صندوق مساواة.

«من المهمّ جدًّا أن تتمتّع المجالس الاستشاريّة بالتّمثيل التّقاطعي. ما هي المبادى والمعايير الّتي ستشكّل أساس بنية صندوق مساواة الكلّيّة – والّتي ستؤدّي إلى تمثيل عميق بدل نسخ النّزعة إلى الرّمزيّة؟»

– جولز كيم، شبكة العمّال في مجال الجنس في آسيا والمحيط الهادئ، أستراليا

من المهمّ التّفكير في الأماكن الّتي ترغبون ضخّ الأموال إليها ولكن ما الّذي ترغبون **ببنائه** بهذه الأموال؟»

– ميلڤيان أسپواك، AFEDES (رابطة المرأة من أجل تنمية مدينة ساكاتيپيكيز)، غواتيمالا